سد النهضة من الألف إلى الياء وما بعد الياء حيث لا يصح إلا الصحيح

(جمع ما نشر)

عن سد النهضة بين الممولين و المخطيطين و ماذكره النبي (ص) عن قطع النيل وتجفيفه)

تقرير بالفيديو:

وزيرة الخارجية الأثيوبي:

ملئ المرحله الاولى من سد النهضة ونهر النيل اصبح بحيرة اثيوبيا فشل "مفاوضات سد النهضة"

رابط :
https://www.youtube.com/watch?v=1l0oyB_HoBA

البداية :

رسول الله صلى الله عليه وآله يتنبأ بما ستفعله أثيوبيا وتركيا قبل 1400 عام في نبوءة بأنه سيكون صدام في أماكن بعثة إمام آخر الزمان ومواطن خلافة إسلامية على منهاج النبوة والشرارة ستكون بحبس الماء عن أهل مصر والعراق والشام :

[(أنه قال : (ويبدأ الخَرابُ في أطْراف الأرض حتى تَخْرِبَ مصرُ، ومصر آمنةٌ من الخراب حتى تخربَ البصرة، وخراب البصرة من الغرق، وخراب مصر من جفاف النيل (ρ) عن النبي (ص)

1- روي القرطبي – رحمه الله – في كتابه : (التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة) ، قال : (من حديث حذيفة بن اليمان) قوله : (وخراب مصر من جفاف النيل) يثبت لنا أن خراب مصر سيكون من جفاف نهر النيل بالإضافة للحروب والفتن واختلاف الجيوش والتغيرات الكونية الأخرى.

2- روي الإمام / أبى عمرو عثمان الداني – رحمه الله – في كتابه : (السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة واشراطها) قال : (إِنَّ أَسْرَعَ الأَرَضِينَ

خَرَابًا الْبَصْرَةُ وَمِصْرُ, فَقُلْتُ : وَمَا يُخَرِّبُهُمَا وَفِيهِمَا عُيُونُ الرِّجَالِ وَالأَمْوَالِ ؟ فَقَالَ : يُخَرِّبُهُمَا الْقَتْلُ الأَحْمَرُ , وَالْجُوعُ الأَغْبَرُ .كَأَنِّي بِالْبَصْرَةِ كَأَنَّهَا نَعَامَةٌ جَاثِمَةٌ , وَأَمَّا مِصْرُ فَإِنَّ نِيلَهَا يَنْضَبُ , أَوْ قَالَ : يَيْبَسُ , فَيَكُونُ ذَلِكَ خَرَابَهَا)

.

قوله : (وَأَمَّا مِصْرُ فَإِنَّ نِيلَهَا يَنْضَبُ , أَوْ قَالَ : يَيْبَسُ , فَيَكُونُ ذَلِكَ خَرَابَهَا) يثبت لنا أن خراب مصر سيكون من جفاف نيلها.

(أَنَّهُ قَالَ : " إِنَّ أَسْرَعَ الأَرَضِينَ خَرَابًا الْبَصْرَةُ وَمِصْرُ , فَأَمَّا مِصْرُ فَإِنَّ نِيلَهَا يَنْضَبُ أَوْ قَالَ يَيْبَسُ , فَيَكُونُ ذَلِكَ خَرَابُهَا .

-3وفي رواية أخري : (حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا حَمْزَةُ بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ السِّيَرافِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْمَثْجُورُ بْنُ غَيْلانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ)

قوله : (فَأَمَّا مِصْرُ فَإِنَّ نِيلَهَا يَنْضَبُ أَوْ قَالَ يَيْبَسُ , فَيَكُونُ ذَلِكَ خَرَابُهَا) وهنا تكرار لنفس أسباب خراب مصر وهو الجوع الناتج عن جفاف نهر النيل وانقطاعه و هلاك الماشية والمزروعات إلا أن هلاك مصر لن يتوقف فقط على جفاف النيل واختلاف الجيوش والفتن لان هذا الهلاك كما ذكرنا سيكون مصاحبا لاضطرابات كونية عظمى كالزلازل والصواعق والقذف والخسف .. بل سيكون هناك عوامل أخرى منها التغيرات الكونية القادمة القريبة الناتجة عن اختراق الكويكب ذو الذنب للغلاف الجوى للأرض مما يتسبب معه في انتشار الحرائق الناتجة عن سقوط شهب النار المصاحبة له وارتفاع درجات الحرارة بشكل غير مسبوق قال عنه علماء الفلك انه ربما يصل لثلاث أضعاف الحرارة الواقعة على الأرض من الشمس الآن وكذلك سقوط أجزاء ضخمة من ذلك المذنب في البحار سيؤدى معه إلى انتشار موجات تسونامى هائلة تزيل اغلب المدن الساحلية وخاصة مدينة الإسكندرية التي وردت فيها نصوص كثيرة تؤكد دمارها وغرقها بل وغرق أجزاء كبيرة من الدلتا بمصر وهلاك أكثر الناس فيها] .

- **السؤال الذي يطرح نفسه أولاً :**

أثيوبيا فقيرة فمن بنى السد ؟! وبأموال من تم التخطيط لتدمير شعب مصر ووادي النيل وقتلهم وهم في بيوتهم بمنع الماء عنهم ؟

[بالمستندات ...حقيقة مشاركة البنوك المصرية فى تمويل سد النهضة

محمود أبو السعود – احمد واضح:

قضية المياه تظل ورقة رابحة يلعب بها المناهضون لنظام الحكم فى **مصر**، لمعرفتهم جيداً أن المياه فى مصر مسألة حياة أو موت، شائعات تنهال من كل مكان مطلوب ردود من الجهات المختصة لكبح جماحها حتى لا تنتشر كالنار فى الهشيم، **سد النهضة** مشروع أثير حوله الكثير من علامات الاستفهام، البعض يتهم النظام بمحاباة اثيوبيا والانصياع وراء مطالبها حتى انتهت القضية إلى موافقة مصر على بناء السد وبعدها أفشلت **أثيوبيا** اجتماعات اللجنة الفنية لدراسة السد.

65.	BCIMDJJX	BANQUE POUR LE COMMERCE ET L'INDUSTRY MER-ROUGE	DJIBOUTI, DJIBOUTI
66.	MRINDJJD	BANQUE INDOSUEZMER ROUGE (CREDIT AGRICOLE)	DJIBOUTI, DJIBOUTI
67.	ALEXEGCX	BANK OF ALEXANDRIA S.A.E.	EGYPT, CAIRO
68.	ARABEGCX	ARAB BANK PLC (EGYPT AREA MANAGEMENT CAIRO)	EGYPT, CAIRO
69.	ARIBEGCX	ARAB INTERNAITONAL BANK	EGYPT CAIRO
70.	BCAIEGCX	BANK DU CAIRE	EGYPT, CAIRO
71.	CIBEEGCX	COMMERCIAL INT'L BANK (EGYPT) SAE	EGYPT, CAIRO
72.	CIBEEGCX	CITI BANK, CAIRO	EGYPT, CAIRO
73.	CITIEGCX	CALYON (HELSINKI)	FINLAND, HELSINKI
74.	ESSEFIHX	SKANDINAVISKA ENSKILDA BANKEN	FINLAND, HELSINKI
75.	HANDFIHH	SVENSKA HANDELS BANKEN	FINLAND, HELSINKI
76.	NDEAFIHH	NORDEA BANK FINLAND PLC	FINLAND, HELSINKI
77.	OKOYFIHH	OKO OSUUSPANKKIEN KES – KUSPANKKI OYJ (OKO BANK)	FINLAND, HELSINKI
78.	PSPBFIHH	SAMPO BANK PLC (HEAD OFFICE)	FINLAND, HELSINKI
79.	AGRIFRPP	CREDIT AGRICOLE (H.OFFICE)	FRANCE, PARIS
80.	AUDIFRPP	BANQUE AUNDI SARADAR (FRANCE)SA	FRANCE, PARIS
81.	BKCHFRPP	BANK OF CHINA, PARIS BRANCH (PARIS BRANCH)	FRANCE, PARIS
82.	BNPAFRPP	BNP-PARIBAS SA (FORMERLY BANQUE NAZIONALE DE PARIS S.A.)	FRANCE, PARIS
83.	BOTKFRPX	BANK OF TOKYO MITSUBISHI LTD	FRANCE, PARIS

مرحلة جديدة دخلت مصر خلالها صراع مع وثائق وأدلة لم يعرف أحد حتى الآن مصدرها أو مدى صحتها، تداول عدد من مستخدمى مواقع التواصل الاجتماعى وثيقة منسوبة لكتاب للدكتورة هايدى فاروق تبين تمويل سد النهضة حيث أصدرت أثيوبيا اسهماً لتمويل عملية بناء السد، بعد رفض البنك الدولى، بفوائد عالية ومغرية وصلت إلى 36% وهى فائدة كبيرة للغاية وقد قامت بنوك عالمية عديدة فى أوروبا وأمريكا وإسرائيل وفى دول عربية، وأيضا بنوكاً مصرية، بفتح حسابات باسم سفارات أثيوبيا

فى كل بلد لتلقى التمويل و**البنوك** المصرية، كما جاء ضمن وثائق الكتاب، هى: بنك الاسكندرية – البنك العربي – البنك العربي الدولى – وبنك القاهرة – سيتى بنك – البنك التجارى الدولى

ونفى طارق عامر، محافظ البنك المركزى المصرى، ما تم تداوله عن حقيقة مشاركة البنوك المصرية فى تمويل سد النهضة، مؤكدًا أن الخبر عاراً تماماً من الصحة، وما يشاع "هلاوس وتخاريف".

من جهته رد هانى السلامونى، مدير التنيمة ونقل التكنولوجيا بالأمم المتحدة، مفسراً أن البنك المركزى الأثيوبي نشر دليل بالبنوك التى من الممكن أن يكتتب الاثيوبيين من خلالها في الخارج بواسطة سندات تمويل سد النهضة اللى طرحتها اثيوبيا عام ،2013 بعد ما فشلت فى الحصول على قروض من المؤسسات الدولية والبنوك العالمية بسبب الخلاف مع مصر، موضحاً أن الاثيوبيين جمعوا من السندات حتى الآن 460 مليون دولار (تكلفة بناء السد حوالى 4 مليار دولار) ، وكان دور البنوك المصرية مثل جميع البنوك فى العالم، واستطاع الأثيوبيين داخل مصر أن يكتتبوا من خلالها فى تلك السندات، قائلا:" يعنى لا البنوك المصرية مولت ولا شاركت في بناء سد النهضة باي دعم مالى".

وتقدم المحامي عمرو عبدالسلام، نائب رئيس منظمة الحق الدولية لحقوق الإنسان، ببلاغ للنائب العام المستشار نبيل صادق ضد رئيس مجلس إدارة بنك الإسكندرية، ورئيس مجلس إدارة بنك القاهرة، ورئيس مجلس إدارة البنك العربي، والبنك العربي الدولي بجمهورية مصر العربية، وسيتي بنك، والبنك التجاري الدولي.

وأشار في بلاغه الذي حمل رقم 14297 عرائض النائب العام إلى تداول وثيقة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، منسوبة للدكتورة هايدي فاروق، مستشارة قضايا الحدود ومسائل السيادة الدولية، والثروات العابرة، والسفير مدحت كمال القاضي، سفير مصر السابق لدى سلطنة عمان والكونغو، ومساعد وزير الخارجية للبحث العلمي مؤلفي كتاب "سد النهضة وسد النيل".

وتابع،:"تضمن الكتاب المؤلف منهما إحدى الوثائق المنسوب صدورها للبنك المركزي الإثيوبي، التي توضح بيان لأسماء البنوك العالمية التي قامت بالاكتتاب في الأسهم التي طرحتها دولة أثيوبيا، لتمويل بناء سد النهضة، بواقع فائدة تصل إلى 36%، بعد رفض البنك الدولي تمويل بناء

السد، في سبيل ذلك قامت البنوك العالمية، بفتح حسابات باسم السفارة الإثيوبية في كل بلد، لتلقي التمويل، حيث تضمنت الوثيقة أسماء عدد 6 بنوك منها ما هو مصري، ومنها منهو يعمل في مصر، وهى البنوك المبينة بصدر البلاغ".

وأوضح مقدم البلاغ، أن تداول تلك الوثيقة، أصاب عموم الشعب المصري بالفزع والهلع، لمشاركة البنوك الوطنية فى عمل عدائي، يعتبر "خيانة عظمى" بحق الشعب المصري، نظرًا لخطورة اكتمال سد النهضة، وتأثيره على مصر، وإلحاق أشد الخطر بها.

وطالب بفتح التحقيقات العاجلة، واستدعاء كلًا من مؤلفي كتاب "سد النهضة وسد النيل"، الدكتورة هايدي فاروق، والسفير مدحت كمال القاضي، للوقوف على صحة ما ورد بكتابهما، وما تضمنته الوثيقة المنشورة، واستدعاء رؤساء مجالس إدارات تلك البنوك، لسماع أقوالهم فيما تضمنته الوثيقة، وتشكيل لجنة خبراء من المتخصصين فى مجال القطاع المصرفي، لبيان عما إذا كان قد تم مشاركة البنوك السالف بيانها بصدر البلاغ، فى عملية تمويل سد النهضة من عدمه، أو قيام أيًا منهم بالسماح بفتح حسابات لتحويل مساهمات شركات التمويل عليها، واتخاذ اللازم قانونًا ، على ضوء ما تسفر عنه التحقيقات.- الميدان & القاهرة 24] .

- **من يمول سد النهضة؟.. تعرف على أبرز الشركات والدول التي تتولى عملية التمويل والدعم**

الجزيرة : عارف عبد البصير

24/3/2021

"على مَن يريد أن يركب بحر النيل أن تكون لديه أشرعة منسوجة من الصبر"، هكذا كتب الروائي البريطاني الشهير الحائز على جائزة نوبل، وليام غولدنغ، قبل أكثر من ثمانية عقود، ويبدو أن مقولته تلك لا تزال صائبة إلى اليوم، وهي تنطبق بشكل خاص على طموحات إثيوبيا طويلة الأمد للسيطرة على النيل، بواسطة سد ضخم يُبنى فوق موقع مختار بعناية على النيل الأزرق، أهم روافد النهر الكبير.

في ضوء ذلك، لا يبدو مفاجئا أن نُشير إلى أن البدايات الأولى لمشروع سد الألفية، أو سد النهضة الإثيوبي الكبير كما يُعرف الآن، تعود إلى عقود طويلة سالفة، وتحديدا إلى منتصف القرن الماضي بين عامَيْ 1956-1964

حين قام مكتب الولايات المتحدة لاستصلاح الأراضي بإجراء مسح شامل للنيل الأزرق لتحديد أنسب الأماكن لإقامة سد ضخم على النيل الأزرق، وذلك في زمان رئيس الوزراء الإثيوبي أكليلو هابتي ولد، وتحت حكم الإمبراطور هيلا سيلاسي آخر الأباطرة الإثيوبيين، وكان من المخطط آنذاك أن يُمَوَّل السد الكبير بواسطة الولايات المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية، ولكن هذه الخطط تعطّلت فجأة إثر انهيار الملكية الإثيوبية بواسطة الانقلاب الذي قاده ضبط الدرج عام 1974، لتسقط إثيوبيا بعد ذلك في حقبة طويلة من الحكم العسكري المدعوم من السوفييت.

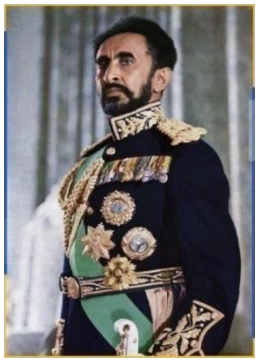

الإمبراطور هيلا سيلاسي (مواقع التواصل)

على مدار العقود التالية، انزوى مشروع سد النهضة وخفت بريقه بشكل ملحوظ، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى أن أديس أبابا الفقيرة لم تكن تملك أي موارد تُمكِّنها من بناء المشروع الضخم بنفسها، وأن مصر -دولة المصب الرئيسية والقوة الأبرز في حوض النيل- وحلفاءها الغربيين لم يكونوا ليسمحوا بالسيطرة على حوض النيل بواسطة سد ضخم ممول من الاتحاد السوفيتي، ورغم ذلك فإن طموحات الإثيوبيين للسيطرة على النيل وإحساسهم التاريخي بالمظلومية والحرمان من استغلالهم مواردهم المائية لم يخفت أبدا، وأصبحت مسألة استغلال الموارد المائية وبناء السد الحلم إحدى القضايا القليلة الكفيلة بتوحيد الشعب الإثيوبي المُمزَّق بسبب النزاعات العِرقية والطائفية.

وفيما يبدو، كان "ملس زيناوي"، الذي وصل إلى السلطة في أديس أبابا بعد الإطاحة بالحكومة العسكرية مطلع التسعينيات، يدرك هذه الحقيقة جيدا، لذا فإن زيناوي، الذي يُعرف اليوم بأنه مهندس الصعود الاقتصادي لإثيوبيا، نسج جزءا كبيرا من رؤيته الاقتصادية والتنموية حول استغلال موارد البلاد المائية بهدف تحويلها إلى مركز إقليمي للطاقة، وذلك عبر

إقامة عدد من السدود الضخمة على أحواض 12 نهرا تشق الأراضي الإثيوبية لتغذية دول الجوار بالمياه.

ملس زيناوي (رويترز)

كانت البداية في عام 2002 مع سد تكيزي، الذي شُيِّد على نهر عطبرة، أحد روافد نهر النيل، بتكلفة بلغت 224 مليون دولار، وانتُهي منه بالفعل في عام 2009، ولكنه لم يُثِر قدرا كبيرا من المشكلات بسبب انخفاض السعة الإجمالية للمياه التي يحتجزها السد (تبلغ سعته نحو 9 مليارات متر مكعب فقط)، رغم أنه احتجز ما لا يقل عن 30% من الطمي الذي كان النيل يحمله إلى الأراضي المصرية مُتسبِّبا في انخفاض خصوبتها، ولاحقا نجحت أديس أبابا في توقيع عقود مبدئية لبناء 5 سدود أخرى، على رأسها سد "جايب 3" على نهر أومو بتكلفة 1.6 مليار دولار، وهو السد الذي كاد يُثير أزمة سياسية كبيرة بين إثيوبيا وكينيا، بسبب تأثيره المحتمل على تدفق المياه من نهر أومو إلى بحيرة توركانا الكينية، تأثير تأكد بالفعل بعد رصد منظمات دولية مستقلة في عام 2017 انخفاض مستوى المياه في البحيرة الكينية بمعدل 1.5 متر مقارنة بمستوياتها السابقة قبل إقامة السد.

ومع ذلك، ظل سد النهضة، أو المشروع "إكس" كما كان يُلقَّب في الأروقة الرسمية، يُمثِّل تحديا من نوع خاص بالنسبة إلى أديس أبابا، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، في مقدمتها التكلفة الكبيرة للسد المُقدَّرة بشكل مبدئي بـ 5 مليارات دولار (نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا عام 2018)، وهو مبلغ يتعذّر جمعه بطرق التمويل التقليدية، خاصة في بلد صُنِّف كأحد أكبر المتلقّين للمساعدات الدولية في أفريقيا خلال العقد الأول من الألفية، ويُعتقد أنه خسر خلال الفترة نفسها ما يزيد على 11.7 مليار دولار بسبب التدفقات المالية غير المشروعة، أي حركة الأموال بشكل غير شرعي إلى خارج البلاد سواء بسبب أنشطة غسيل الأموال أو الملاذات

الضريبية، ناهيك بكون احتياطاته من النقد الأجنبي كانت تكفي بالكاد لتغطية تكاليف شهرين فقط من الواردات، وفق بيانات عام 2012.

أضف إلى ذلك الأبعاد السياسية والأمنية الكبيرة المرتبطة ببناء السد، وتأثيره المؤكد على أمن مصر المائي، ومركزية منطقة حوض النيل بالنسبة للكثير من القوى الغربية، هو ما يعني أن القاهرة ستحشد كل نفوذها السياسي والاقتصادي، بما في ذلك علاقاتها المميزة مع الغرب، لمنع السد من أن يصبح حقيقة واقعة عبر إعاقة تمويله في المقام الأول، وكان ذلك يعني أن على إثيوبيا أن تبحث عن طرق غير تقليدية لتمويل مشروعها الحُلم، وللمفارقة، فإن التكتيكات التي استخدمتها أديس أبابا للتغلب على هذه العقبات، السياسية منها والاقتصادية، تمت محاكاتها من كتاب اللعب المصري، حيث يتشابه النهج الذي اتبعته إثيوبيا لتمويل سد النهضة بشكل ملحوظ مع الطريقة التي استخدمتها مصر لتمويل مشروع السد العالي في أسوان جنوبي البلاد قبل بضعة عقود.

على مدار عقود، كان تمويل المشروعات الكبرى في أفريقيا من خلال صندوق وطني يُمثِّل تحديا كبيرا، سواء بسبب النقص الطبيعي في الموارد المالية للبلدان الأفريقية، أو بسبب سياسات إهدار الأموال التي تبنّتها الديكتاتوريات الفاسدة في القارة، ونتيجة لذلك كانت آلية التمويل المعتمّدة للمشروعات الضخمة هي المساعدات الخارجية والقروض التي تُقدِّمها المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي، ولكن هذه الأموال الدولية غالبا ما كانت تأتي مع شروط وإملاءات سياسية، وهو ما أدركته مصر في وقت مبكر من مساعيها للحصول على التمويل اللازم لبناء السد العالي، المشروع الأكثر أهمية على أجندة الحكومة الناصرية.

كان تمويل السد العالي لحظة محورية في العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة، بعدما تحوَّل مشروع السد المصري في وقت مبكر إلى إحدى المنازلات الكلاسيكية للحرب الباردة، ففي حين أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا مصممتين على منع مصر من السقوط تحت النفوذ السوفياتي، فإنهما عرضتا على القاهرة أن يقوم البنك الدولي بدعم بناء السد، كقربان لتدفئة العلاقات مع النظام الناصري، لكن الخلافات بين القاهرة وبريطانيا -التي كانت تمارس السيادة على الخرطوم في ذلك التوقيت- حول مسألة تقرير مصير السودان، وتوزيع حصص المياه بين القاهرة والخرطوم

تسبّب في نشوب خلافات كبيرة بين البلدين، حيث كانت مصر تخشى من أن يصبح أمنها المائي رهينة للقرار البريطاني.

ونتيجة لذلك، اتخذت القاهرة قرارا جريئا بالتخلّي عن المفاوضات مع البنك الدولي، والسعي لتمويل السد من مواردها المحلية دون الاستعانة بمؤسسات التمويل الغربية، وعلى إثر ذلك فإنها قامت بتأميم شركة قناة السويس للملاحة، بهدف استخدام عائدات القناة لتمويل السد، وهو ما تسبّب في نشوب أزمة السويس الشهيرة، حيث قامت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بشن حملة عسكرية ضد مصر، غير أن العدوان الثلاثي فشل في تحقيق أيٍّ من أهدافها الإستراتيجية، وبدلا من أن يتسبّب في ردع النظام الناصري أو إسقاطه كما كانت تأمل الدول المعتدية، فإنه انتهى إلى قطيعة تامة بين مصر والغرب، ودفع القاهرة للتحالف مع السوفييت الذين قدّموا ثلث التمويل اللازم لبناء السد العالي، جنبا إلى جنب مع جميع الخبرات الفنية اللازمة لإتمام عملية البناء.

ولكن مع انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، زادت سطوة المؤسسات المالية الغربية على التمويل الدولي، وأصبح إنشاء أي مشروعات تنموية ضخمة في الدول النامية بدون الاستعانة بهذه المؤسسات أمرا متعذِّرا، ومع تحوُّل مصر بشكل تدريجي نحو المعسكر الغربي منذ منتصف السبعينيات، باتت القاهرة قادرة على الاستفادة من هذه الحقيقة عبر توظيف نفوذها السياسي، واستغلال موقفها القانوني المُهيمن بحكم معاهدتَيْ عام 1929 و1959 المنظمتين لاستخدام مياه النيل، لمنع تمويل السدود في منطقة حوض النيل، وممارسة حق النقض على أي مشروع يمكن أن يُهدِّد حقوقها التاريخية من المياه.

ونتيجة لذلك، فإن جهود إثيوبيا التي تسعى لجلب التمويل لمشروعاتها على النيل الأزرق غالبا ما كانت تبوء بالفشل، وكانت أديس أبابا تعزو هذا الإخفاق غالبا إلى الهيمنة الافتراضية لمصر، وممارسة القاهرة لضغوط على الدائنين والمستثمرين الدوليين لمنع تمويل السد بدعوى عدم استدامته من الناحيتين السياسية والقانونية، ولكن إثيوبيا وجدت الفرصة سانحة أمامها للمُضي قُدما في خطتها لانتزاع الهيمنة على النيل منذ عام 2011، حين استغلت أديس أبابا انشغال القاهرة بعملية الانتقال السياسي في أعقاب الإطاحة بالرئيس المخلوع حسني مبارك، وتفرُّغ الجيش لحماية هيمنته على

السلطة على حساب قضايا الأمن القومي وعلى رأسها الأمن المائي، وقامت بوضع حجر الأساس للسد الأضخم في أفريقيا على النيل الأزرق.

ورغم ذلك، فإن مشكلة التمويل كانت لا تزال قائمة، وهو ما دفع أديس أبابا إلى محاولة محاكاة تجربة السد العالي، ساعية إلى تمويل سد النهضة من خلال الموارد المحلية، ولمّا كانت أديس أبابا تفتقر إلى أي موارد وطنية ضخمة لتأميمها كما فعلت مصر، فإنها سعت لضخ التمويل الوطني من خلال وسائل أكثر تقليدية، معتمدة في البداية على المصارف المحلية التي تعرّضت لضغوط من قِبل الحكومة لمنحها قروضا بفوائد مخفّضة، حيث فرضت السلطات على البنوك تخصيص نسبة 27% من قوة الإقراض الخاصة بها لصالح الدولة، رغم تحذيرات المؤسسات الدولية من أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى سحب السيولة من البنوك وتباطؤ النمو الاقتصادي.

في وقت لاحق، فرضت الحكومة على موظفي الخدمة المدنية التبرع بجزء من رواتبهم للمساهمة في إنشاء السد، في إجراء حكومي مثير للجدل زعمت المعارضة أنه فُرِضَ بالإكراه، وأن الكثير من الموظفين قد هُدِّدوا بفصلهم من أعمالهم في حال رفضوا المشاركة، وكانت هذه الإجراءات الحكومية جزءا من حملة تمويل ضخمة شاركت فيها العديد من المؤسسات المحلية، وشملت جمع التبرعات عبر رسائل الهاتف المحمول، ومسابقات اليانصيب، وحتى الفعاليات الرياضية التي أُقيمت في جميع أنحاء البلاد بهدف جمع الأموال لتمويل السد.

بالتزامن مع هذا كله، لجأت الحكومة إلى حيلة قديمة غالبا ما تستخدمها الحكومات الفقيرة للاستفادة من مواطنيها المهاجرين في الدول الغنية، وهي إصدار سندات تمويل موجَّهة بشكل خاص لمجتمعات المهاجرين، وغالبا ما يُوفِّر هذا النوع من التمويل للحكومات الكثير من المزايا التي لا تتوفر غالبا للدائنين الأجانب، أولها توافر الحس الوطني، حيث يحب المهاجرون غالبا فكرة أن أموالهم تُستَثمر في مشروعات تدر النفع على أهاليهم في الداخل وخاصة إذا كانت تدر عليهم الأرباح في الوقت نفسه، وثانيها أن هؤلاء المهاجرين غالبا ما يكونون صبورين للغاية ويقبلون بشراء سندات ذات آجال طويلة نظرا للعلاقات طويلة الأمد التي تربطهم مع المصدر (حكومات بلادهم في هذه الحالة)، وأخيرا فإن هؤلاء المهاجرين يبقون أقل تأثُّرا بمخاطر العملة، لأنه حتى مع افتراض انخفاض قيم استثماراتهم حال انهيار

العملة، فسوف يكون بمقدورهم الاستفادة من العملة المخفضة لشراء العديد من الأصول الرخيصة.

وبالفعل، قام بنك التنمية الإثيوبي بإصدار دفعتين من السندات المخصصة لتمويل سد النهضة تم توجيههما لأكثر من ثلاثة ملايين إثيوبي مقيم في الخارج، ولكن في حين أن الإصدار الأول من السندات لم يُحقِّق الإقبال المنتظر بسبب المخاطر السياسية المرتبطة بالمشروع والمخاوف من قدرة الحكومة على الدفع، فإن الدفعة الثانية من السندات حقّقت نجاحا ملحوظا بعدما قامت الحكومة بتقليص الحد الأدني للاستثمار في السندات من 500 دولار إلى 50 دولارا فقط، وسمحت بنقل ملكية السند بين الأفراد، وقامت بزيادة العائد على السندات ليتراوح بين 5-6%، كما تعهّدت بتحمُّل جميع رسوم التحويلات المرتبطة بشراء السندات.

وعلى غير المتوقَّع، آتت خطة التمويل الحكومي أُكلها على ما يبدو، حيث نجحت أديس أبابا في جمع أكثر من 450 مليون دولار من مصادر التمويل المحلي بحلول عام 2014، ويُعتقد أن حصيلتها وصلت إلى مليار دولار على الأقل منذ ذلك التوقيت، ورغم ذلك، ظلّت هذه الأموال بعيدة عن مبلغ الخمسة مليارات دولار المطلوبة بشكل مبدئي لتمويل السد، وسرعان ما استُنفِدت في أعمال الإنشاءات الأولية، لذا، فبحلول عام 2015، كانت أعمال البناء في السد قد توقّفت بشكل كلي، وبدا أن أحلام أديس أبابا الطموحة في طريقها للانهيار.

في ذلك التوقيت، كانت ديناميات القوى في منطقة حوض النيل قد بدأت تشهد تغيُّرا ملحوظا مع تعزيز الصين لحضورها الدبلوماسي على الساحة الدولية، خاصة في أفريقيا، ومساعي بكين لإعادة إنتاج الدور الذي لعبه الاتحاد السوفيتي في القارة خلال حقبة الحرب الباردة من خلال توفير مصادر التمويل البديلة والخبرات الفنية اللازمة لمشروعات التنمية الطموحة في أفريقيا، وعلى عكس قروض مؤسسات التمويل الغربية التي غالبا ما تأتي مُحمَّلة باشتراطات سياسية حول تحرير الاقتصاد وتحسين كفاءة الحكومة والإدارة ومراقبة سجلات الأنظمة في مجال حقوق الإنسان، فإن الأموال الصينية جاءت معفاة من هذه الاشتراطات، لذا فإنها وجدت الكثير من الراغبين في الدول المُهمَّشة في القارة السمراء.

أقامت الصين بشكل خفي نفوذها بين القوى الناشئة في أفريقيا، ووضعت أنظارها على أكثر الموارد المتنازع عليها في القارة وخاصة الموارد المائية والأنهار، حيث تُشير البيانات إلى أن الصين استثمرت في تمويل وبناء السدود في 22 دولة أفريقية خلال العقد الأخير، ولم تكن منطقة حوض النيل استثناء من ذلك، فوسط التراجع الملحوظ للقاهرة، والصعود الواضح لإثيوبيا، تمكّنت بكين من توظيف الصراع طويل الأمد بين القوتين لمصلحتها، وبخلاف ذلك، فإن بكين وجدت في أديس أبابا، المعروفة تاريخيا بمقاومتها للاستعمار والنفوذ الغربي، موطئ قدم مناسب لتأمين دورها المستقبلي في أفريقيا بشكل عام، وفي منطقة حوض النيل على وجه التحديد.

بدأت بكين رحلتها في إثيوبيا مبكرا، وتحديدا في عام 2002 حين قامت بتمويل سد تكيزي بقيمة 224 مليون دولار عبر "كونسورتيوم" من الشركات الصينية، ولكن الإعلان الأكثر صخبا للوجود الصيني في منطقة حوض النيل حدث في عام 2012 حين قرّرت بكين استثمار 500 مليون

دولار أميركي في سد "جايب 3" المثير للجدل على نهر أومو، ما تسبّب في غضب كبير امتد من كينيا المجاورة، المتضرر الرئيسي من السد، وصولا إلى القاهرة، لكن ذلك كله لم يردع أديس أبابا وبكين عن مواصلة تعاونهما الكهرومائي، على الرغم من أن الصين قد تجنّبت تقديم قروض مباشرة لتغطية تكاليف إنشاء سد النهضة، خوفا من إثارة غضب مصر التي تمتلك فيها بكين أيضا مصالح متنامية.

وبدلا من ذلك، تعهّدت الصين في عام 2013 بتقديم قرض بقيمة 1.2 مليار دولار لتمويل خطوط الكهرباء والبنية التحتية المقرر أن تنقل الكهرباء المولدة من السد إلى البلدات والمدن الرئيسية، وعلاوة على ذلك، أعلنت بكين في إبريل/نيسان 2019 عن منح قرض بقيمة 1.8 مليار دولار لحكومة رئيس الوزراء الجديد آبي أحمد خلال الزيارة التي قام بها الأخير إلى الصين بهدف توسيع شبكة الكهرباء في إثيوبيا، وهو قرض يُعتقد أن جزءا كبيرا منه قد وُجِّه لاستكمال أعمال الإنشاءات وشراء التوربينات اللازمة لتشغيل السد، وفي المقابل قامت الحكومة الإثيوبية بمنح الكثير من عقود السد المربحة للشركات الصينية، فخلال النصف الأول من العام الماضي وحده، تعاقدت شركة الكهرباء المملوكة للدولة الإثيوبية مع مجموعة جيزوبا الصينية، وهي شركة هندسية مملوكة للدولة، للمشاركة في أعمال الإنشاءات الخاصة بالسد مقابل 40.1 مليون دولار، وفي الوقت نفسه، تعاقدت الحكومة الإثيوبية مع الفرع الصيني لشركة "فويث هيدرو الألمانية" للطاقة الكهرومائية المحدودة لتوريد التوربينات الثلاثة الأخيرة للسد مقابل 112 مليون دولار (ورّدت الشركة بالفعل 13 توربينا لأعمال السد خلال العامين الماضيين)

لم تكن الشركات الصينية وحدها هي مَن نالت نصيبها من العقود المربحة في سد النهضة، حيث سعت أديس أبابا لاستجلاب الدعم الدولي لمشروعها الضخم من خلال منح العقود للكثير من الشركات الغربية المرموقة، على سبيل المثال، فإن عملاق الإنشاءات الإيطالي "وي بيلد"، سالليني إمبريجيلو سابقا، هو مَن يتولّى تنفيذ أعمال الإنشاءات الرئيسية لسد النهضة، وكانت الشركة نفسها هي مَن تولّت أعمال الإنشاءات في سد "جايب 3"، وهي ترتبط أيضا بعقد مع الحكومة الإثيوبية منذ عام 2016 لبناء سد "كيوشا" على نهر أومو، فيما تعمل شركة "فويث هيدرو" الألمانية الشهيرة، المتخصصة في مجال التوربينات والمحركات الهيدروليكية، على توريد

التوربينات اللازمة للسد بالشراكة مع شركة ألستوم الفرنسية، التي تعمل هي الأخرى في مشروعات السد بموجب عقد مشترك مع شركة جنرال إلكتريك الأميركية العملاقة.

لا تقف الأمور عند هذا الحد، حيث يُعتقد أن هناك عشرات الشركات الغربية التي ترتبط بعقود عمل متفاوتة في سد النهضة الإثيوبي، وفي الواقع، تُشير مصادر إلى أن جميع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وغيرها من الدول النافذة إقليميا ودوليا، لديها شركات تعمل في سد النهضة، بما يعني أن هذه الدول سوف تكون -في أفضل الأحوال- مترددة في اتخاذ أي مواقف منحازة ضد مصالح إثيوبيا بشأن قضية سد النهضة، حال أُثيرت القضية في أيٍّ من المنتديات والمحافل العالمية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن. – الجزيرة] .

[محمد العمودي.. معلومات عن متهم بالفساد بالسعودية وممول «سد النهضة» الإثيوبي

الثلاثاء 07-11-2017

الملياردير محمد حسين العمودي، رجل الأعمال السعودي، أحد الذين تم توقيفهم في المملكة العربية السعودية، بأمر ملكي بتهم تتعلق بالفساد، لكن الأبرز في هذه الشخصية هو أنه أكبر ممول لسد النهضة الإثيوبي.

وهو أول المتبرعين ضمن حملة تمويل سد النهضة، وقدم 1.5 مليار بر إثيوبى «88 مليون دولار» للحكومة الإثيوبية لصالح بناء السد في سبتمبر 2011، ومن أكبر المستثمرين الأجانب في العاصة الإثيوبية أديس أبابا.

أهم شركاته هي «كورال جروب، المواكبة للتطوير الصناعي والتجارة عبر البحار (القابضة)، شركة أن إم سي للتنقيب، مجموعة ميدروك الاستثمارية، شركة s.d.tv، شركة abv rock، ويترأس رئيس مجموعة كورال بتروليوم.

3 شركات للزراعة يمتلكها «العمودي» في إثيوبيا لزراعة 62 ألف هكتار، ويخطط لزيادتها إلى 160 ألف هكتار، كما حصلت شركته «هوريزون» على حق زراعة 20 ألف هكتار في منطقة بني شنقول التي يقع فيها سد النهضة.

ولد «العمودي» في 21 يوليو 1946م في إثيوبيا من أم اثيوبية وأب حضرمي تعود أصوله إلى حضرموت في اليمن، وتربي في السعودية البلد الذي يقيم فيه.

وبحسب موقع «أربيان بيزنيس بالعربي»، فإن محمد العمودي يملك ثروة تقدر بـ13.5 مليار دولار، وتمكن من زيادة مجموع ثروته في عام 2013 بمقدار 500 مليون دولار عن العام 2012.

وفي عام 2015، قام مجلة فوربس بإدراجه في المرتبة الثانية كأكثر ثراء ضمن الملياردير الأسود في العالم وثاني أغنى السعوديين.

وتوظف شركات العمودي القابضة، وهي كورال جروب وميدروك جروب أكثر من 40 ألف موظف، ولدى كورال جروب محفظة استثمارية في أوروبا والشرق الأوسط تشمل شركة برايم بتروليوم شركة النفط الأكبر في السويد، وشركة سفنسكا بتروليوم اند إكسبلوريشن، وسامير (شركة بتروكيماوية ومصفاة تكرير في المغرب) وشركة نفط للخدمات البترولية في السعودية وأخيراً شركة فورتيونا القابضة في لبنان.

ونال «العمودي» في السويد وسام نجمة الشمال الملكية السويدية «رويال سويديش أوردر أوف ذا نورزن ستار» من الملك كارل السادس عشر.

بدأ «العمودي»، بتكوين ثروته في قطاع البناء والمقاولات ثم ما لبث أن وسع نشاطاته نوعياً وجغرافياً بشراء مصافي نفط في كل من المغرب والسويد.

محمد العمودي هو الآن أحد أكبر المستثمرين الأجانب في السويد وشمال أفريقيا، وقد أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية سلباً على عدد من استثمارات العمودي، فقد فقدت البورصة حوالي 30 % من قيمتها في غضون 4 أشهر من العام 2008، كما أثر الهبوط الحاد في أسعار النفط على مصافي العمودي للنفط تأثيراً سلبياً.

ويملك العمودي يملك محفظة استثمارية متنوعة ليس فقط في قطاع النفط بل في قطاع المناجم والزراعة والفنادق والمصافي والتمويل والصيانة.

وتعد شركات رجل الأعمال السعودي الداعم الأول والشريك الرئيسي لإدارة الإنشاءات في مشروع سد النهضة بالشراكة مع «سالليني» الإيطالية من خلال مصنعين للأسمنت يتم توريد معظم إنتاجهما إلى السد الإثيوبي إلى جانب المصنع الوطني للأسمنت التابع للحكومة الإثيوبية، فضلا عن الشحنات التي يوردها مصنع «Messebo» الوطني التابع للحكومة الإثيوبية.

وينتج مصنع «ديربا ميدروك» Derba Midroc Cement المملوك للعمودى، الذي بدأ تشغيله في فبراير 2012، 25% من احتياجات الأسمنت في إثيوبيا، حيث ينتج 8 آلاف طن يوميا، بتكلفة استثمارية بلغت 800 مليون دولار، وتم بناؤه بالتعاون مع شركة صينية، بينما تم تمويل النسبة الأكبر من خلال استثمارات مباشرة من شركة «ميدروك»، والجزء الآخر بقروض من بنك التنمية الإفريقى وبنك الاستثمار الأوروبى، وبنك التنمية الإثيوبى.

ووفقا للموقع الإلكترونى الرسمي لرجل الأعمال السعودي، تعد شركاته الأكبر من بين استثمارات القطاع الخاص في إثيوبيا، خاصة بعد بناء مصنعين لإنتاج الأسمنت، فضلا عن عدة مشروعات أخرى في مجال التعدين والتنقيب عن الذهب وزراعات وإنتاج البن والأرز.

كما أن مشروع «سعودي ستار» يأتي ضمن خطة استثمار طموحة وضعتها الحكومة الإثيوبية قائمة على تأجير 2.5 مليون هكتار (7 ملايين فدان تقريبا)، وهدف الحكومة الإثيوبية إدخال تكنولوجيا المزارع الحديثة لإنتاج صادرات تساعد في تعويض العجز التجاري الذي تعاني منه.

أما سبب إيقاف الملياردير السعودي فذكرت وسائل إعلام إلى أنه يرجع إلى تورطه في الحصول على اعتمادات بلغت قيمتها 4 مليارات دولار من صندوق الملك عبدالله للاستثمار الزراعي السعودي لتمويل مشاريع زراعية للأرز في إثيوبيا، وبناء رصيف مينائي في إريتريا لتصدير هذا الأرز إلى السعودية.

وأوضحت أن هذه المشاريع لم يتم الوفاء بإنجازها، ما دفع الدوائر العليا إلى إيقافه وفتح التحقيق معه في هذا الملف ومجموعة من الملفات الأخرى، إلى جانب 11 أميرا ومجموعة من رجال الأعمال والمسؤولين السعوديين السابقين.

ويعتبر إيقافه هذا الضربة الثانية التي يتلقاها العمودي، بعد الضربة الأولى التي تلقاها عام 2015 بمدينة طنجة بسبب فضيحة تورطه في إفلاس مصفاة «سامير» بالمحمدية.

وأشارت وسائل إعلام مغربية إلى أن العمودي تلقى عام 2016 أوامر صارمة من الدوائر العليا المقربة من البلاط الملكي في السعودية بضرورة تسوية وضعيته المالية مع الحكومة المغربية، وتسديد ديونه لها المتراكمة البالغة أزيد من 4.4 مليار دولار، وهي التعليمات التي لم يتقيد بها الملياردير العمودي. – المصري اليوم]

حبس الملياردير العمودي لإلقاء التهمة بعيداً عن السعودية كأن العامودي كان يتصرف بغير إشراف كامل من مسئولين يشرفون على ملايين تنفق بلا علم منهم :

[السعودية تحتجز الممول الأكبر لـ"سد النهضة الإثيوبي"
طالت قائمة المحتجزين في المملكة العربية السعودية أكبر ممول لسد النهضة الإثيوبي.

واحتجزت السعودية رجل الأعمال السعودي المقيم في إثيوبيا محمد العمودي، أكبر المستثمرين والمساهم الرئيسي في سد النهضة.

وتقدر ثروة العمودي بأكثر من 9 مليارات دولار، والغريب أنه كان يفاخر بدعمه ومساهمته الكبري في إنشاء سد النهضة الإثيوبي الذي عارضته القاهرة لأنه يقلص حجم مياه النيل الواصلة إلى مصر، حيث اعترف عبر موقعه الرسمي على الشبكة العنكبوتية، أنه ساهم بـ 88 مليون دولار في بناء سد النهضة.

ووصفت الصحف الإثيوبية العمودي بأنه أكبر مستثمر أجنبي في أديس أبابا، وهو أول من تبرع في حملة تمويل سد النهضة التي دشنها رئيس الوزراء الأثيوبي الراحل ميلس زيناوي، ومنح الحكومة الإثيوبية 88 مليون دولار لإنشاء السد. - المصدر: وكالات – روسيا اليوم 11-6-2017] .

ميدان

أهم الشركات العاملة في سد النهضة

وي بيلد الإيطالية "ساليني إمبريجيلو"

- أعمال الإنشاءات الرئيسية للسد

حجم الأعمال

4.8

مليار دولار

ستيت جريد الصينية

- تشييد خطوط الجهد العالي لنقل الطاقة عبر السد

حجم الأعمال

1

مليار دولار

جيزوبا الصينية

- تشارك في الأعمال الإنشائية للسد

حجم الأعمال

40.1

مليون دولار

ساينوهايدرو الصينية

- تشارك في الأعمال الهيدروليكية للسد

مجموعة المركبات الصينية "China composites group"

- توريد المركبات الكيميائية مثل الألومنيوم وألياف الكربون

فويث هيدرو شنغهاي

- توريد ثلاثة توربينات للسد

حجم الأعمال

112

مليار دولار

فويث هيدرو الألمانية

- وردت 13 من توربينات السد بالشراكة مع شركة ألستوم الفرنسية

ألستوم الفرنسية

- توريد التوربينات بالشراكة مع فويث هيدرو الألمانية

جنرال إلكتريك الأمريكية

- أعمال التوربينات والوصلات الكهربية

AJMidan

في الواقع، هناك الكثير من الأسباب التي تدفع الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، إلى تجنُّب الانحياز ضد إثيوبيا والوقوف إلى جانب مصر في قضية سد النهضة، رغم امتلاك القاهرة للمسوغات القانونية والتاريخية، لعل أقلها هي مصالح الشركات الغربية العاملة في أديس أبابا، حيث يبدو أن عوامل مثل موقع إثيوبيا المميز في حوض النيل وثقلها التاريخي الذي لا يمكن إنكاره، والاستقرار النسبي الذي تتمتع به بالمقارنة مع جوارها المضطرب، والفرص الاقتصادية الواعدة التي تُقدِّمها، ومكانتها كقاعدة محتملة للنفوذ الصيني في شرق أفريقيا، قد وضعت أديس أبابا في موقع مماثل لموقف القاهرة إبان حقبة الحرب الباردة، حيث تتبارى القوى المتنافسة لكسب صداقتها.

ظهر ذلك بشكل واضح في مارس/آذار الماضي، حين أعلنت الولايات المتحدة أنها مستعدة لاستثمار 5 مليارات دولار في إثيوبيا من خلال مؤسسة تنموية جديدة أُنشئت أواخر العام الماضي تحت اسم مؤسسة تمويل التنمية الدولية (DFC) تتمتع بقدرة إقراض ضخمة تُقدَّر بـ 60 مليار دولار، وقد أُنشِئت المؤسسة الجديدة بالأساس لتحل محل المؤسسة الأميركية للتمويل الخاص الخارجي(OPIC) ، على أن تكون أنشطتها التمويلية موجَّهة لخدمة المصالح السياسية للولايات المتحدة، وعلى رأسها مواجهة النفوذ الصيني الكبير في الدول النامية، وبشكل خاص في أفريقيا.

قبل ذلك بشهر واحد، أطلّ وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو على وسائل الإعلام من العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، مؤكدا أن الولايات المتحدة جاءت اليوم لتُقدِّم "فرصا استثمارية حقيقية وجذابة"، على النقيض من الدول الاستبدادية التي جاءت "بوعود فارغة وشجّعت الفساد والتبعية" في إشارة واضحة إلى الصين، وفي تلك اللحظة، كانت واشنطن قد برهنت بالفعل لأديس أبابا أنها على استعدادها للوفاء بوعودها، بعد أن منحت الضوء الأخضر لصندوق النقد الدولي نهاية العام الماضي (2019) لتقديم قرض بقيمة 2.9 مليار دولار إلى إثيوبيا، بهدف إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات في البلاد وتمويل أجندة التحرير الاقتصادي.

كانت هذه المساعدات والاستثمارات الأميركية والدولية أكثر بكثير مما تحتاج إليه أديس أبابا في الوقت الراهن، ورغم أن أيًّا منها لم يكن مُوجَّها

لتمويل سد النهضة بشكل مباشر، فإن هذه الأموال منحت قُبلة الحياة الأبدية للحلم الإثيوبي، وفي الوقت نفسه قدَّمت إشارات واضحة إلى أن الدعم الذي تحظى به أديس أبابا في الأوساط الغربية اليوم بات قادرا على معادلة النفوذ التاريخي لمصر، وكان هذا على الأرجح هو السبب الرئيسي في أن إثيوبيا تبنّت خطابا عدوانيا وهجوميا ضد مصر خلال الأشهر الأخيرة، مؤكدة أنها ستمضي قُدما في خططها لملء وتشغيل السد سواء توصّلت إلى اتفاق مع القاهرة أم لا.

من جانبها، يبدو أن مصر باتت تُدرك بوضوح هذا التحوُّل في ميزان القوى في منطقة حوض النيل وشرق أفريقيا، ففي حين أن واشنطن بدت منحازة ظاهريا إلى مواقف مصر، خاصة منذ أن رفضت إثيوبيا التوقيع على اتفاق برعاية أميركية نهاية فبراير/شباط الماضي، وتركت مصر تُوقّع عليه منفردة بالأحرف الأولى، تُشير المصادر الصحفية إلى أن مصر تشعر أن واشنطن قد خذلتها وأنها لم تفعل ما يكفي لإجبار أديس أبابا على تقديم تنازلات بشأن قضية السد، ناهيك بكون واشنطن قد رفضت استخدام ثقلها الاقتصادي للضغط على أديس أبابا لاستكمال المفاوضات.

لم تكن واشنطن وحدها هي مَن خذلت مصر على ما يبدو، حيث رفضت الصين -أحد أصدقاء السيسي المقربين- طلبا مماثلا من القاهرة ولم تُمارس أي ضغوط على إثيوبيا في قضية السد، والأكثر من ذلك أن السعودية والإمارات، أبرز حلفاء النظام المصري، تجاهلا المناشدات المستمرة للقاهرة لتعليق استثمارتهما في إثيوبيا (نحو 7 مليارات دولار) من أجل تحسين موقف مصر التفاوضي في القضية، وعلى العكس من ذلك استثمرت كلٌّ من الرياض وأبو ظبي في تعزيز علاقاتهما مع أديس أبابا، حيث رعت العاصمتان اتفاق مصالحة تاريخي بين إثيوبيا وإريتريا كان هو السبب الرئيسي في حصول رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد على جائزة نوبل للسلام، في الوقت الذي قدّمت فيه الإمارات مبلغ 3 مليارات دولار في صورة ودائع واستثمارات في إثيوبيا، وقدّمت السعودية 140 مليون دولار كقروض لإقامة مشروعات للطاقة الشمسية.

وبالنظر إلى مواقف الرياض على وجه الخصوص، يظهر أن العاصمة الخليجية حظيت بعلاقة مريبة ومثيرة للجدل مع المشروع الإثيوبي، فرغم

أن السعودية اضطرت إلى إنكار وجود أي استثمارات لها في سد النهضة، في أعقاب زيارة مثيرة للجدل قام بها وفد سعودي رفيع المستوى لموقع بناء السد في ديسمبر/كانون الأول عام 2016 وأثارت استياء كبيرا لدى القاهرة، فإن المملكة لم تُنكر ما تداولته تقارير صحفية حول رغبتها في إقامة مشروع ربط كهربائي بين دول الخليج وإثيوبيا من خلال نظام كابلات يتم تمريره عبر اليمن، كجزء من الجهود الخليجية للحد من الاعتماد على النفط والغاز في توليد الطاقة محليا، بما يساعد على توفيرهما لأغراض التصدير.

كذلك، ربما لن تستطيع القاهرة تجاهل حقيقة أن الملياردير السعودي صاحب الأصول الإثيوبية، محمد حسين العمودي هو أحد أبرز المستثمرين في سد النهضة، وأن العمودي قدّم تبرعا بقيمة 88 مليون دولار لبدء أعمال الإنشاءات الأولى للسد في عام 2011، ويُعتقد أنه كان أحد أكبر ممولي المشروع قبل احتجازه في فندق "ريتز كارلتون" الشهير عام 2017، ناهيك بكونه مهندس الربط الزراعي بين الرياض وأديس أبابا منذ نجح في إقناع

السلطات السعودية باستثمار مليارات الدولارات لاستصلاح نصف مليون هكتار (نحو 1.25 مليون فدان) في مقاطعة غامبيلا بإثيوبيا.

الملياردير السعودي محمد حسين العمودي

تتغيّر الأرض إذن، بوتيرة غير مسبوقة، تحت أقدام القاهرة وأديس أبابا كلتيهما، وفي حين أن إثيوبيا كانت تشتكي قبل عقد من الزمان فقط من سطوة النفوذ السياسي والاقتصادي ومنظومة العلاقات الدولية والإقليمية التي مكّنت مصر من الحفاظ على اليد العليا في منطقة حوض النيل وإعاقة تنفيذ أي مشروعات يمكن أن تُهدِّد حصة مصر من المياه، بما في ذلك سد النهضة الذي عانى كثيرا للحصول على التمويل، يبدو الوضع معكوسا بشكل ملحوظ اليوم حيث تتوافد رؤوس الأموال الدولية وعروض مؤسسات التمويل التي طالما أعطت ظهرها لأرض الأحباش لفترة طويلة، بينما لا يبدو أن هناك أي دولة أو جهة راغبة في ممارسة ضغوط حقيقية على أديس أبابا لتقديم تنازلات حقيقية لتقريب وجهات النظر مع مصر التي تُظهِر اليوم -مرغمة على ما يبدو- مرونة غير مسبوقة في التنازل عن حقوقها المائية بشكل لم يكن بالإمكان تصوُّره قبل عقد واحد من الزمان. - المصدر : الجزيرة]

[الإستثمارات الزراعية والحيوانية السعودية الإماراتية الضخمة و المقلقة في أثيوبيا

العربي الجديد

4 يوليو 2020

مع توالي الإخفاقات المصرية في ملف سد النهضة كانت أصوات الإعلام المصري الذي تديره غالباً الأجهزة الأمنية تعلق فشل صانع القرار في مصر في ما يتعلق بإقناع إثيوبيا على مراعاة مخاوف القاهرة بشأن حصتها المائية، على كل من قطر وتركيا، بزعم تنسيقهما مع أديس أبابا

عبر استثماراتهما هناك، ودعمهما لحكومة إثيوبيا على المستوى السياسي والاقتصادي .وهو الأمر الذي خرجت عدد من الأذرع الإعلامية لترددده مجددًا بعدما كشفت إثيوبيا عن نواياها في الاحتفاظ بالمياه خلف السد وليس فقط توليد الكهرباء.

إلا أن الواقع مختلف تماماً، حيث شكلت كل من الإمارات والسعودية وهما الدولتان الحليفتان للنظام المصري، خنجراً في خاصرة القاهرة. في الوقت الذي أعلنت فيه كل من الإمارات والسعودية تحملهما نفقات حرب واسعة تضغطان على القاهرة لخوضها بالوكالة ضد تركيا في ليبيا، لم تعلن الرياض وأبوظبي عن خطوات ولو معنوية لدعم القاهرة في مواجهة أديس أبابا أمام تحدٍ وجودي متمثل في مياه النيل.

بل على العكس، تسابقت الدولتان لتقديم المساعدات المختلفة لإثيوبيا في ظل تصاعد الأزمة بينها وبين القاهرة. ورصدت "العربي الجديد" أوجه التعاون بين إثيوبيا والإمارات والسعودية، ودعمها لإثيوبيا في عدة قطاعات متعلقة بمشروع السد، وكذلك استثماراتهما في المجالات التي ستحقق استفادة مباشرة من تشغيل السد، إلى درجة دفعت مسؤولا دبلوماسيا مصريا للقول إن "إثيوبيا مطمئنة تماما أن خلافها مع مصر لن يتصاعد، لأن الأموال والاستثمارات في سد النهضة تعود لحلفاء القاهرة."

البرلمان المصري يصوّت على فرض رسوم جديدة

ففي الوقت الذي كانت فيه الأزمة بين مصر وإثيوبيا تشهد واحدة من أكثر محطاتها سخونة برفض الحكومة الإثيوبية ما جاء في جولات ماراثونية من المفاوضات بين مصر والسودان وإثيوبيا برعاية أميركا والبنك الدولي، كانت أبوظبي تعتمد مع أديس أبابا خطة لتسهيل استثماراتها الزراعية خاصة، بما يسمح بتوسع تلك الاستثمارات بشكل غير مسبوق في إثيوبيا.

ففي السابع من فبراير/ شباط من العام الحالي، اعتمد مجلس الأعمال الاستشاري الإماراتي الإثيوبي بإشراف من السفارة الإماراتية في أديس أبابا خلال اجتماع عُقد في العاصمة الإثيوبية، خطة استراتيجية متكاملة لتسهيل الاستثمارات الإماراتية في الدولة الأفريقية بما يساعد على ضخ مليارات الدولارات في سوقها.

ويقول مصدر اقتصادي مصري إن الاستثمارات الإماراتية في إثيوبيا تضاعفت بشكل خطير خلال العامين الماضيين، والأخطر من ذلك هو تركزها في مجالات الزراعة والإنتاج الحيواني والطاقة، وهو ما تسبب في قلق مصري بسبب ارتباط تلك الاستثمارات بشكل وثيق بمشروع السد.

سد النهضة: إثيوبيا تهاجم ومصر تشكك بالسلامة الإنشائية

وفي يوليو/ تموز من عام 2019 أعلن رئيس وزراء إثيوبيا آبي أحمد عن توجّه بلاده لإرسال 50 ألف عامل إثيوبي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، في سياق برنامج يهدف إلى تطوير اليد العاملة المحلية، ويعكس الدور الدبلوماسي الذي تلعبه أبوظبي في القرن الأفريقي. وأشار إلى محادثات جارية لإرسال 200 ألف عامل في غضون ثلاثة أعوام. وفي ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي، أعلن مجلس الانتخابات الأثيوبي أن جميع الأدوات والمستلزمات الخاصة بعملية الاقتراع المزمع عقده مايو/ أيار 2020 (قبل تأجيل الانتخابات بسبب جائحة كورونا)، ستتم طباعتها في دولة الإمارات، مشيراً إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها طباعة بطاقات الاقتراع خارج البلاد.

وكانت إثيوبيا قد أعلنت في يونيو/ حزيران 2018 عن التزام الإمارات بضخ 3 مليارات دولار في الاقتصاد المحلي، حيث ستوجه مليار دولار كوديعة في البنك المركزي، ومليارى دولار كاستثمارات مباشرة تتركز في مجالات الزراعة، كما بلغ حجم التبادل التجاري غير النفطي بين الإمارات وإثيوبيا نحو 850 مليون دولار.

الاستثمارات الإماراتية في إثيوبيا تضاعفت بشكل خطير خلال العامين الماضيين، والأخطر من ذلك هو تركزها في مجالات الزراعة والإنتاج الحيواني والطاقة، وهو ما تسبب في قلق مصري بسبب ارتباط تلك الاستثمارات بشكل وثيق بمشروع السد

وبحسب تصريحات رسمية وتقارير غير رسمية، استحوذت شركات إماراتية على ملايين الأفدنة مؤخرا في إثيوبيا ضمن خطة إماراتية لتأمين احتياجاتها من الغذاء، حيث قدرت تلك التقارير ما حصلت عليه الإمارات مؤخرا بنحو 40 مليون فدان.

وبحسب تقارير غير رسمية حدث نمو كبير في الاستثمارات الأجنبية الموجهة لمجالات الزراعة والإنتاج الحيواني في إثيوبيا، حيث بلغ حجم الاستثمارات في هذا المجال خلال الأعوام الثلاثة الماضية نحو 8 مليارات دولار، معظمها استثمارات خليجية، وهو ما يوضح أسباب التمسك الإثيوبي بالحصول على حصة ثابتة من مياه النيل تمكنها من العمل بنظام الري الدائم وعدم الاعتماد على الأمطار الموسمية فقط.

أما في ما يخص الحليف الخليجي الآخر للنظام المصري، تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة بين المستثمرين الأجانب في إثيوبيا بنحو 294 مشروعا، وفقا لوزارة الزراعة السعودية، حيث تستثمر نحو 6 مليارات دولار في إثيوبيا تتركز بشكل خاص في الزراعة والإنتاج الحيواني. ويمتلك رجال الأعمال السعوديون استثمارات كبيرة في مزارع البن في إثيوبيا، الذي تستورد منه الرياض نحو 80 ألف طن سنويا، مما يجعلها أكبر مستوردي البن الإثيوبي في العالم.

بالإضافة إلى أن رجل الأعمال السعودي محمد العمودي كان يعد، وفقا لمجلة فوربس، أكبر مستثمر فردي في إثيوبيا عبر شركة النجمة السعودية، التي تقوم بزراعة ملايين الأفدنة، ويعد المورد الأساسي للبن لصالح شركة ستاربكس الأميركية وكذا أوراق الشاي لشركة ليبتون العالمية

وزير الري يصدم المصريين بسد النهضة

وعلى غرار النهج الإماراتي لم تكتفِ السعودية بالاستثمارات المباشرة فقط في إثيوبيا، فخلال تصاعد الأزمة بين مصر وإثيوبيا نهاية العام الماضي بسبب المماطلة الإثيوبية في العودة لطاولة المفاوضات، كانت السعودية تقدم مساعدات بملايين الدولارات لأديس أبابا بعضها بهدف استكمال مشروع السد. ففي التاسع عشر من ديسمبر/ كانون الأول 2019 أعلنت الحكومة الإثيوبية أنها ستحصل على قرضين من السعودية بقيمة 140 مليون دولار، لتمويل مشروعات للبنية التحتية والطاقة.

وقال مكتب رئيس الوزراء، على تويتر، عقب لقاء آبي أحمد مع وفد من صندوق التنمية الحكومي السعودي، إنه سيتم توجيه القرضين إلى إنشاء طرق ومشروعات الطاقة وإمداد المياه. وفي تلك الأثناء كان مروان بدري

القنصل العام الإثيوبي في جدة يؤكد أن الاستثمارات السعودية في إثيوبيا مخطط لها أن تصل إلى 13 مليار دولار. ويذكر أنه في عام 2016 بموجب اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والأمني بين السعودية وإثيوبيا زوّد صندوق التنمية السعودي 305 مستثمرين سعوديين و69 شركة سعودية بالتمويل لتطوير الإمكانات الإثيوبية.

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة بين المستثمرين الأجانب في إثيوبيا بنحو 294 مشروعا، وفقا لوزارة الزراعة السعودية، حيث تستثمر نحو 6 مليارات دولار في إثيوبيا تتركز بشكل خاص في الزراعة والإنتاج الحيواني.

في المقابل تقدر الاستثمارات التركية في إثيوبيا بنحو 2.5 مليار دولار وتصنف بالفعل بين أكثر الدول الأجنبية استثمارا في إثيوبيا، إلا أن استثمار الشركات التركية يرتكز بالأساس في قطاعات النسيج والطيران وخطوط السكك الحديدية وفق بيانات لجنة الاستثمار الإثيوبية. وعلى صعيد قطر تقدر استثمارات الدوحة في إثيوبيا بنحو 500 مليون دولار، جاءت ضمن اتفاقية لإنشاء عدد من المصانع في قطاعات صناعة الأسمنت والسكر واللحوم وصناعة الأدوية – العربي الجديد] .

[وزير الخارجية المصري "سامح شكري" بعض الأموال تصل لإثيوبيا في شكل تمويل تنموي إنساني له علاقة بمتطلبات الشعب الإثيوبي استخدمت في بناء السد

[مصر تتحدث لأول مرة عن الدول التي تمول سد النهضة الإثيوبي

15.04.2021 RT

تحدث وزير الخارجية المصري سامح شكري، لأول مرة عن الدول التي تمول سد النهضة الإثيوبي، بعد الجدل حول وجود دول بعينها تتحرك للإضرار بمصر.

إقرأ المزيد :

سامح شكري : أزمة سد النهضة مرهونة بمدى الضرر الذي سيقع على مصر

وقال شكري خلال اجتماع لجنة الشؤون الإفريقية بمجلس النواب المصري: "البنك الدولي لا يمول سد النهضة، وإنه لا توجد دول تمول السد بشكل مباشر"، مضيفا: "لا توجد دول تمول السد بشكل مباشر، وكل الشركاء الدوليين يقدرون أن المشروع محل خلاف فلا يتورطون في هذا الخلاف."

وتابع: "لا نعيش في عالم مثالي وهناك شركات تابعة لبعض الدول تستخلص مصالح مالية من المشاركة في تمويل بناء السد."

وأضاف شكري: "لم تتم دراسة الأضرار البيئية لبناء السد على الدول المحيطة بالنيل الأزرق"، موضحا أن بعض الأموال تصل لإثيوبيا في شكل تمويل تنموي إنساني له علاقة بمتطلبات الشعب الإثيوبي." المصدر : "اليوم السابع"]

- **الدليل القاطع على موقف الإمارات السلبي ضد مصر :**

أولاً :

موقفهم السياسي من دعم أثيوبيا العسكري في حربها ضد التي جراي بين مرحلة ملئ السد الأول والثاني ولولا ذلك لتأخر الملئ الثاني

[نفوذ مستمر.. لماذا ساعدت الإمارات إثيوبيا في الحرب على تيغراي؟
الإمارات قدمت دعماً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لإثيوبيا

الثلاثاء، 17-11-2020

يوسف حمود - الخليج أونلاين :

ما الاتهامات الموجهة للإمارات في المعارك الدائرة بإثيوبيا؟

دعم الحكومة الإثيوبية بالطائرات المسيرة ضد جبهة تحرير إقليم تيغراي.

من أين انطلقت الطائرات المسيرة الإماراتية؟

من قاعدة عصب في إريتريا.

بشكل مستمر يتزايد الدعم الإماراتي المقدم لإثيوبيا، ابتداءً من الاستثمارات الاقتصادية، مروراً بالجانب السياسي، ووصولاً إلى دعمها عسكرياً في حربها الداخلية.

ودأبت الإمارات على توسيع دورها في القرن الأفريقي؛ وتقوم مع قوى خليجية أخرى بتوسيع علاقاتها في المنطقة، وعملت على الحضور بكثافة خلال السنوات الماضية، في مناطق مطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، عبر نشاط عسكري واقتصادي في تلك المنطقة الحيوية.

ومؤخراً برزت إحدى تلك التحركات، باتهامات وجهت لأبوظبي، بتقديم الدعم العسكري للحكومة الإثيوبية، واستخدام قاعدتها العسكرية في إريتريا المجاورة في ذلك الدعم.

ما الجديد؟

مع اندلاع المعارك والمواجهات المسلحة بين الجيش الإثيوبي و"الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي" في الإقليم، في 4 نوفمبر 2020، برزت اتهامات للإمارات بدعم الحكومة الإثيوبية في الحرب الجارية بين الطرفين.

وقال المتحدث باسم جبهة تحرير إقليم تيغراي، جيتاتشو رضا، منتصف نوفمبر، إن الإمارات دعمت الحكومة الإثيوبية بالطائرات المسيرة في حربها على الإقليم، مؤكداً أن هذه الطائرات تنطلق من القاعدة الإماراتية العسكرية في عصب بإرتيريا.

وأضاف في بيان: "تهاجم بلادنا بالاستعانة بدولة أجنبية هي إريتريا. (إنها) خيانة."!

وكان التلفزيون الإثيوبي الرسمي قد نقل بياناً إماراتياً عبرت فيه أبوظبي عن تضامنها ووقوفها مع الحكومة الإثيوبية في إنفاذ القانون ودعم جهود الحكومة لفرض النظام.

ويبدو أن قاعدة عصب قد لعبت دوراً كبيراً بهذه المعارك والتي رجحت فيها كفة الحكومة الإثيوبية، حيث حصلت الإمارات على عقد إيجار مدة 30 عاماً على القاعدة الإريترية.

وكان الهدف منها الاستخدام العسكري للميناء العميق ذي الموقع الاستراتيجي، ومطار عصب المجاور مع مدرج بطول 3500 متر، وتحوَّل المكان إلى قاعدة جوية حديثة، وميناء على المياه العميقة، ومنشأة للتدريب العسكري.

وعلى الرغم من أن الهدف المعلن للاتفاق كان القضاء على الحوثيين في اليمن، فقد كان للإمارات مآرب أخرى من هذه القاعدة، كالسيطرة على جنوب اليمن وعلى الملاحة في مضيق باب المندب القريب من عصب، وإيجاد نقطة نفوذ موازٍ للوجود التركي الفعال والنشط في الصومال، وصولاً إلى دعم إثيوبيا في المعارك الأخيرة في البلاد.

دعم سياسي وعسكري

لم يتوقف دعم أبوظبي لأديس أبابا عند هذه المعارك، فقد سبق ذلك دعمها في أزمة النيل أمام مصر، ففي مارس 2019، أكد رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد علي، وجود دول شرق أوسطية تدعم موقف إثيوبيا في قضية نهر النيل بعكس ما كان في السابق حين كانت تدعم موقف مصر.

ومن أبرز هذه الدول التي تحدث عنها آبي أحمد، الإمارات، التي طورت مؤخراً علاقاتها مع إثيوبيا، ضمن مخططها لتموضع جديد في منطقة القرن الأفريقي، لأسباب سياسية واقتصادية، كما سعت خلال الأعوام الأخيرة إلى الهيمنة على سواحل المنطقة.

وسبق أن كشفت صحيفة "القدس العربي" اللندنية أن الإمارات قدمت دعماً مالياً سخياً لإثيوبيا، مكنها من تحديث منظومة جيشها الدفاعية، والحصول على منظومة "بانتسير إس 1" الروسية المتطورة للدفاع الجوي، لاستخدامها في حماية "سد النهضة" السد الذي اكتمل بناء 70% منه حتى الآن، من أي تهديد.

وبث التلفزيون الرسمي الإثيوبي، في مارس 2019، مقطعاً مصوراً عن دور المنظومة الروسية، ما اعتبره مراقبون رسالة للقاهرة.

ولم يقتصر دور الإمارات على حماية السد فقط بل تكشف ضلوعها في بنائه من الأساس.

ترسيخ النفوذ

يرى المحلل السياسي المصري "قطب العربي" أن الإمارات ساهمت في هذه المعارك الأخيرة لكونها "تريد ترسيخ نفوذها في أفريقيا؛ لكون أديس أبابا صارت عاصمة أفريقيا باحتضانها مقر الاتحاد الأفريقي."

وأضاف لـ"الخليج أونلاين": "كما أن إثيوبيا من كبرى الدول الأفريقية وأكثرها نفوذاً في القارة، وتدرك الإمارات أنها إذا نجحت في استقطاب إثيوبيا إلى جانبها وضمن حلفها فإنها بذلك تضمن نفوذاً كبيراً في أفريقيا."

وأشار إلى أن هذا الدعم الكبير المقدم لإثيوبيا هدفه "مواجهة النفوذ التركي المتصاعد في أفريقيا وخاصة في القرن الأفريقي عبر بعض القواعد التركية."

ويشير إلى أن هذا الدعم يتمثل أيضاً بـ"الاستثمارات الإماراتية الكبيرة في إثيوبيا، خصوصاً في المجال الزراعي وسد النهضة."

ويرى أيضاً أن هذا الدعم الإماراتي للحكومة الإثيوبية "يظهر تناقضاً في مواقفها تجاه كفيلها عبد الفتاح السيسي في مصر"، مضيفاً: "ظهر للجميع الآن أن الإمارات وليست قطر هي التي تدعم حكومة إثيوبيا، وحربها على تيغراي، وهي التي تدعم بناء سد النهضة وتوسع استثماراتها في إثيوبيا."

نفوذ اقتصادي

تحظى الإمارات بحضور استثماري كبير في إثيوبيا، من خلال مشروعات متعددة يصل عددها الإجمالي إلى نحو 92 مشروعاً منها 33 مشروعاً قائماً، إلى جانب 23 مشروعاً قيد الإنشاء، وعدد آخر من المشروعات المخططة.

وتتركز الاستثمارات الإماراتية في قطاعات الزراعة (21 مشروعاً)، والصناعة (37 مشروعاً)، والعقارات وتأجير الآلات (20 مشروعاً)، والإنشاءات وحفر الآبار (7 مشاريع)، والتعدين والصحة والفندقة (5 مشاريع)، بحسب بيانات هيئة الاستثمار الإثيوبي.

إلى جانب ذلك، فقد حصلت 36 شركة إماراتية على التراخيص اللازمة للعمل في إثيوبيا، وفق وسائل إعلام إماراتية.

ويبلغ حجم التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين نحو 850 مليون دولار في العام 2018، وتستحوذ الإمارات على 14% من إجمالي واردات إثيوبيا من الدول العربية، وهي الثالثة عربياً كأهم شريك تجاري لإثيوبيا، بحسب بيانات حكومية.

وأواخر 2016، وقعت الإمارات وإثيوبيا اتفاقية تعزيز وحماية الاستثمار المتبادل، وهي اتفاقية تسمح للمستثمرين الإماراتيين بالانخراط في مختلف القطاعات في إثيوبيا دون تهديد لاستثماراتهم.

ولتوفير مظلة سياسية لتلك الاستثمارات، قدمت الإمارات دعماً سخياً لإثيوبيا في عام 2018، وصل إلى 3 مليارات دولار في شكل مساعدات واستثمارات. – الخليج أون لاين] .

[<u>الإمارات تدعم الحكومة الإثيوبية في صراعها ضد إقليم تجراي..فهل تتأثر مصالح مصر؟</u>

"هناك العديد من الدول التي دعمت التحول والإصلاحات في إثيوبيا، لكن الإمارات لعبت دورًا رائدًا في هذا الصدد"، كلمات قالها وزير الخارجية الإثيوبي تُثمن على دور الإمارات اللافت في إثيوبيا في أكثر من مجال في الأونة الأخيرة، لكن الدور الأكبر والبارز والذى من الممكن أن يكون له ارتدادات على مصالح مصر، هو تدخل الإمارات في صراع الحكومة

الإثيوبية مع إقليم تيجراي، عبر الدعم المتزايد لها منذ نشوب الصراع، وهذا ما أكده المتحدث باسم جبهة تحرير شعب تيجراى بأن الامارات دعمت الحكومة الإثيوبية بطائرات مسيرة في حربها ضد الإقليم.

لا تنتهى الإمارات بالعبث في منطقة إلا وبدأت في منطقة أخرى، لكن هذه المرة قد تتضارب مصالحها مع مصر في إثيوبيا ما قد يخلق صداما سياسيا بين السيسي ومحمد بن زايد، خاصة وأن الصراع الدائر الأن في إثيوبيا يصب في صالح مصر ويضعف موقف آبي أحمد السياسي ما قد ينعكس على مشروع سد النهضة الذي يعبث بأمن مصر المائي ويقلل من حصتها التاريخية في مياه النيل.

ويرى مراقبون أن الصراع الدائر في إثيوبيا قد يفتح المجال أمام دول أخرى للتدخل ما سيمنح مصر فرصة كبيرة لنهج سياسات مختلفه في تعاطيها مع الموقف الحالي واستثماره لصالحها، لحمايها أمنها المائي من سد النهضة والتدخل لتعطيل استكمال السد أو تجميده على ما هو عليه الأن، لكن ذلك قد يتسبب في خلاف بين مصر والإمارات قد يدفع مصر إلى دعم جبهة تحرير شعب تيجراي، مما يضع القاهرة وأبوظبي في صراع غير مباشر. فمن خلال عدوان الحكومة الإثيوبية على إقليم تيجراي مهد "آبي أحمد" الطريق لتدخل خارجي قوّض موقفه في أزمة السد وأعطى مصر ورقة ضغط لاستخدامها.

حصار إثيوبي

وهدد الجيش الإثيوبي في 22 نوفمبر/شرين الثاني بإرسال دبابات إلى ميكيلي، عاصمة منطقة تيجراي الشمالية، وحذر المدنيين من أنه قد يقصف المدينة التي يقطنها 500 ألف نسمة. وصرح المتحدث العسكري الكولونيل "ديجين تسيجاي" لهيئة الإذاعة الإثيوبية أن "المراحل التالية هي الجزء الحاسم من العملية، وهو تطويق ميكيلي بالدبابات وإنهاء المعركة في المناطق الجبلية والتقدم نحو الحقول".

وسيطر الجيش الإثيوبي على مدينة أديجرات، التي تعد إحدى أكبر مدن المنطقة، وبلدتي أكسوم وعدوة في 20 نوفمبر/تشرين الثاني، حيث أدى القتال إلى مقتل مئات الأشخاص ونزوح عشرات الآلاف إلى السودان المجاور.

وفي 24 نوفمبر/تشرين الثاني، قالت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان إن أكثر من 600 شخص قتلوا على أيدي عصابات مسلحة مرتبطة بالحكومة

الإثيوبية في 9 نوفمبر/تشرين الثاني في ماي كادرا، وهي بلدة في منطقة تيجراي.

ووجد تقرير اللجنة أن مجموعات الشباب المعروفة باسم "السامري" – بالتنسيق مع الميليشيات المحلية وقوات الشرطة – نفذت مداهمات من منزل إلى منزل وقتلت مئات الأشخاص على أساس العرق. ورغم الدعوات الدولية التي يقودها الاتحاد الأفريقي لوقف القتال وتحذيرات الولايات المتحدة والأمم المتحدة من كارثة إنسانية، رفض رئيس الوزراء الإثيوبي "أبي أحمد" الدعوات لإجراء محادثات أو وقف التصعيد

دعم الإمارات متوقع

والتقى سفير إثيوبيا لدى الإمارات، "سليمان ديدفو" مع "ريم الهاشمي"، وزيرة الدولة الإماراتية للتعاون الدولي، في 19 نوفمبر/تشرين الثاني، ووعد الإمارات بإنهاء العملية العسكرية ضد جبهة تحرير شعب تيجراي "في أقرب وقت ممكن".

وقالت الكاتبة والمحللة الإريترية "شفاء العفاري" لـ "المونيتور" إن الدعم الإماراتي لإثيوبيا يمكن توقعه لأن السيطرة على إثيوبيا ستضمن نفوذاً كبيراً في القارة. تمتلك الإمارات 92 مشروعاً استثمارياً في إثيوبيا في قطاعات الزراعة والصناعة والعقارات والصحة والتعدين.

وأعربت الإمارات عن قلقها إزاء الصراع الإثيوبي؛ كما دعا وزير الخارجية الإماراتي في بيان صدر يوم 22 نوفمبر/ تشرين الثاني إلى "ضرورة العودة إلى الحوار وتطبيق سيادة القانون"، مؤكدا أن "إثيوبيا هي مفتاح الأمن والاستقرار في القرن الأفريقي والمنطقة".

وسبق أن صرّح وكيل وزارة الاقتصاد الإماراتية لشؤون التجارة الخارجية والصناعة، "عبدالله بن أحمد الصالح"، في 20 مارس/آذار 2019، خلال منتدى الأعمال الإماراتي الإثيوبي، أن صادرات الإمارات إلى إثيوبيا في عام 2018 بلغت 200 مليون دولار، بزيادة قدرها 46% مقارنة بعام 2017.

كما أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد"، في 8 يوليو/تموز 2019، أن بلاده سترسل 50 ألف عامل إثيوبي إلى الإمارات كجزء من برنامج للحد من البطالة في إثيوبيا. وأبرم "صندوق خليفة" لتطوير المشاريع في

27 فبراير/شباط اتفاقية بقيمة 100 مليون دولار مع وزارة المالية الإثيوبية لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إثيوبيا.

وقالت "شفاء العفاري" إن السبب الآخر وراء الدعم العسكري الإماراتي لإثيوبيا هو مواجهة نفوذ جبهة تحرير تيجراي على جماعات المعارضة في إريتريا والتي يمكن أن تؤثر على دول الجوار التي تمتلك فيها الإمارات قواعد عسكرية.

وأعلن المتحدث باسم جبهة تحرير شعب تيجراي في 15 نوفمبر/تشرين الثاني، أن الجبهة هاجمت منشآت في إريتريا بما في ذلك مطار العاصمة أسمرا. وتتمتع أبوظبي بعلاقات طويلة الأمد مع إريتريا، وتمتلك الإمارات قاعدة عسكرية في ميناء عصب منذ عام 2015، وهي أول منشأة عسكرية من نوعها في الخارج.

وبما أن إريتريا وإثيوبيا وقعتا اتفاقية سلام في 2018 بعد سنوات من الصراع، وحصل "أبي أحمد" على جائزة نوبل للسلام عن دوره في التوسط في الصفقة، فإن أديس أبابا وأسمرا في نفس الجانب حاليا ضد جبهة تحرير تيجراي. – الشرق] .

وثانياً :

للتغطية على هذه الخيانة إعلان دعم التيجراي بشحنة أدوية وأغذية :

[صور.. الإمارات تدعم إقليم تجراي الإثيوبي بـ"طائرة مساعدات"

وكالات – العين :

الخميس 1/4/2021

أرسلت دولة الإمارات طائرة مساعدات تحتوي على 46 طنا من المواد الغذائية والمستلزمات الصحية إلى إثيوبيا.

يأتي ذلك في إطار دعم الوضع الإنساني في إقليم تجراي.

وقال محمد سالم أحمد مسعد الراشدي سفير دولة الإمارات لدى جمهورية إثيوبيا: "ترتبط دولة الإمارات بعلاقات وطيدة مع إثيوبيا، وتأتي هذه المساعدات في إطار توجيهات القيادة الرشيدة للدولة بتقديم المساعدات الإنسانية والتنموية للشعوب الشقيقة والصديقة."

وأضاف: "تعمل دولة الإمارات على دعم الأوضاع الإنسانية والتنموية في إقليم تجراي بإثيوبيا، وذلك نظراً لمعاناة الإقليم من ظروف الحرب وانتشار فيروس كوفيد - 19"، مؤكدا التزام الإمارات بنهج إنساني يدعم الإغاثة الطارئة في الدول التي تحتاج إليها، وعلى وقوف دولة الإمارات وقيادتها إلى جانب شعب إثيوبيا وجميع شعوب العالم للتغلب على أي أزمة إنسانية.

الجدير بالذكر أن دولة الإمارات تعهدت بتقديم مبلغ 18.3 مليون درهم "5 ملايين دولار أمريكي" لدعم النازحين على الحدود الإثيوبية السودانية وذلك بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والمنظمات الدولية الأخرى، كما عملت أيضا على تسيير 6 طائرات حملت قرابة 300 طن من المواد الإغاثية عبر المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في دبي وشركائها من المنظمات الدولية.

وقدمت دولة الإمارات في الإطار ذاته لإثيوبيا 18.5 طن من الإمدادات الطبية ضمن الجهود العالمية للتصدي لجائحة "كوفيد-19"، وقامت أيضا بدعم جهود منظمة الصحة العالمية في إثيوبيا بنقل 15 طنا من المساعدات الطبية، فضلا عن تعزيز عمل برنامج الأغذية العالمي من خلال نقل المستشفى الميداني الخاص بعلاج المصابين بكوفيد-19 من النرويج إلى إثيوبيا.

العين] .
(4) الدور الإسرائيلي في سد النهضة
من هرتزل إلى نتنياهو.. خلفيات الدور الإسرائيلي في "سد النهضة"

- الكاتب: عباس الزين
- المصدر: الميادين نت
- 22حزيران 2020

من ناحية الأمن المائي الخاص بها ترغب "إسرائيل" بالسيطرة على نسبة من مياه النيل، وفي البعد الجيوسياسي فإنها تطمح من خلال مشاركتها المباشرة في "سد النهضة" إلى توسيع نفوذها والهيمنة على مصادر الطاقة.. فكيف تتحرك "إسرائيل" في مسألة "سد النهضة"؟

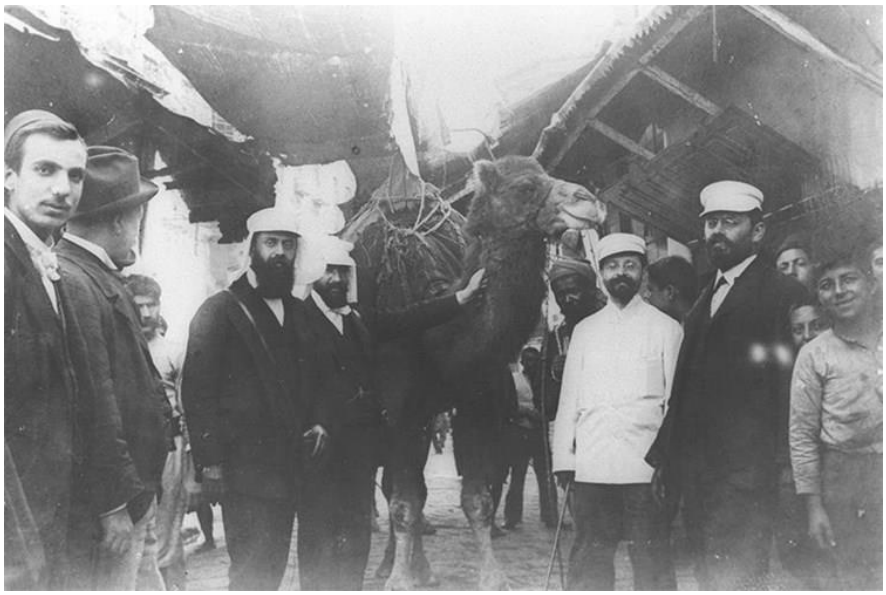

زعيم المنظمة الصهيونية العالمية تيودور هرتزل في الإسكندرية المصرية عام 1898

وصلت المفاوضات المصرية - الأثيوبية حول "سد النهضة" إلى حائطٍ مسدود؛ أثيوبيا تصر على أنها ستبدأ بعملية ملء السد شهر تموز/يوليو المقبل حتى من دون موافقة مصر، والأخيرة رفعت الأمر إلى مجلس الأمن.

تطورات أخذت مسارات متعددة خلال السنوات المنصرمة، منها ما هو سياسي اقتصادي ومنها ما هو عسكري أمني، واللافت أن "إسرائيل" كانت

الحاضر الأبرز فيها وبشكلٍ مباشر. كيف لا، ونهر النيل، أحد أضلع ما يسمونه "إسرائيل الكبرى" هو الحدث.

تاريخ الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل

تعود الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل إلى ما قبل تأسيس الكيان الإسرائيلي، وتحديداً إلى العام 1903 عندما قدّم زعيم الحركة الصهيونية تيودور هرتزل، مشروعاً يسعى من خلاله إلى بناء مستوطنات في شبه جزيرة سيناء تنضم في وقتٍ لاحق إلى المستوطنات في فلسطين المحتلة، حيث سعت المنظمة الصهيونية التي يمثلها هرتزل إلى توطين اليهود في العريش.

ولمواجهة مشكلة ندرة المياه في تلك المنطقة، اقترح هرتزل على لانسدون، وزير خارجية بريطانيا، مد أنبوب على عمق كبير تحت قناة السويس لضخ مياه النيل إلى شبه جزيرة سيناء. لكن بريطانيا رفضت هذا الطلب، بسبب تأثيره السلبي على مشروعات الزراعة المصرية بالوادي، خاصة محصول القطن الحيوي للصناعة الإنجليزية.

أعادت "إسرائيل" طرح هذه الرغبة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، استناداً إلى مقالات ودراسات تناولت المشاريع التي يمكن من خلالها نقل مياه النيل إلى المستوطنات الإسرائيلية. كان أبرز تلك الدراسات ما عرف بـ"مشروع اليشع كالي" حيث قام المهندس الإسرائيلي اليشع كالي، في عام 1974 بطرح مشروع تضمن نقل جزءٍ من مياه النيل يقدّر بـ1% سنوياً لتزويد المستوطنات الإسرائيلية في النقب وقطاع غزة والضفة الغربية، بواسطة أنابيب تمر تحت قناة السويس بجانب منطقة الإسماعيلية المصرية، يصل طولها إلى 200 كلم .

وفي عام 1977 قام الخبير الإسرائيلي ارلوزوروف، بطرح مشروع تضمن شق 6 قنوات تحت قناة السويس تعمل على دفع المياه العذبة إلى نقطة سحبٍ رئيسية، ليتم بعد ذلك ضخ المياه إلى ارتفاع يبلغ عشرات الأمتار لتدفع بقوة الثقل نحو ساحل سيناء وعبر أقنية فرعية إلى صحراء النقب .

لم تكن مشاريع نقل مياه النيل إلى المستوطنات الإسرائيلية داخل فلسطين المحتلة حكراً على المهندسين والخبراء في كيان الاحتلال، بل إن الرئيس المصري أنور السادات، وفي تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1977 خلال زيارته إلى القدس المحتلة طرح مشروع "ترعة السلام"، والذي يهدف لنقل

مياه النيل إلى القدس المحتلة، لتصبح "آبار زمزم الجديدة"، إذ أن الرئيس المصري غلّف مشروعه التطبيعي هذا بالقول "باسم مصر وأزهرها العظيم وباسم دفاعها عن السلام تصبح مياه النيل هي آبار زمزم لكل المؤمنين بالأديان السماوية الثلاثة"، متجاوزاً بذلك الاتفاقيات الموقعة عام 1929 وعام 1959 بين مصر ودول حوض وادي النيل والذي يُمنع بموجبها بيع مياه النيل لطرفٍ من خارج دول الحوض .

الأمن المائي والقرار الجيوسياسي

المقدمة السابقة مهمة لفهم خلفيات التموضع الإسرائيلي في أزمة "سد النهضة" الدائرة بين مصر وأثيوبيا والسودان، وذلك انطلاقاً من الرغبة الإسرائيلية في السطو على نسبة من مياه النيل، هذا من ناحية الأمن المائي. أمّا في البعد الجيوسياسي، فإن "إسرائيل" تطمح إلى توسيع نفوذها والهيمنة على مصادر الطاقة التي يعد نهر النيل أبرزها، ما سيعزز موقفها السياسي في الشرق الأوسط والقارة الأفريقية.

فيما يخص الأمن المائي، فإن مسألة تأمين المياه للمستوطنات الإسرائيلية كانت حاجة أساسية بالنسبة لـ"إسرائيل". وقد أظهرت دراسات عديدة خلال العقود الأخيرة، أن "إسرائيل" تمر بأزمة يعتبرها الخبراء الإسرائيليون خطرة جداً بما يخص الثروة المائية، تهدد اقتصاد كيان الاحتلال بصورة لم يسبق لها مثيل.

وذكر الإعلام الإسرائيلي في السنوات الأخيرة أن الكثير من بحيرات فلسطين المحتلة وأحواضها النهرية والمياه الجوفية وصلت إلى أدنى المستويات التي لم يسبق لها مثيل منذ 100 عام، حيث اقتربت بحيرة طبريا بشكل خطير من "الخط الأسود"، وهو المستوى الذي يقع تحت أنابيب السحب من مضخات المياه التي ترسل مياه البحيرة إلى البلدات المجاورة.

وفي الدراسات الإسرائيلية يظهر أن تحسين مستوى العيش وبناء المستوطنات يحتّم تأمين زيادة في المياه بمقدار 600 مليون متر مكعب كل عام. فإذا تعذَّر الحصول على ذلك فيكون من الضروري تأمين ثلثه على حساب المشاريع الزراعية، ما يؤدي إلى أزمة اقتصادية واجتماعية بغض النظر عن الأضرار التي تحصل بفعل برنامج "التوزيع السكاني."

كل تلك العوامل، تدفع السلطات الإسرائيلية إلى التواجد بشكل مباشر في مسألة "سد النهضة" المرتبطة بنهر النيل، وذلك من أجل فرض وجودها

السياسي والأمني الذي سيخولها في مرحلةٍ لاحقة إعادة إحياء المشاريع الهادفة لإيصال مياه النهر إلى المستوطنات في فلسطين المحتلة، نظراً لخطورة ما تعانيه حالياً فيما يخص "أمنها المائي"، في ظلّ رغبتها المتزايدة في التوسع واستقدام المزيد من المستوطنين.

ويذكر في هذا السياق، أن نقل مياه النيل إلى فلسطين المحتلة، كان من أهم المشاريع المطروحة في المباحثات المتعددة الأطراف، التي عقدت في فيينا عام 1992، حيث تمسك المفاوضون الإسرائيليون بعدم التنازل عن ذلك، تحت ذريعة حاجة "إسرائيل" إلى المياه في المستقبل ومن ضمنها مياه النيل. أحد المفاوضين الإسرائيلين وهو دان سالازفسكي، قالها صراحة "إذا كان أحد يقصد السلام، فينبغي ألا يجادل بشأن المياه ."

"سد النهضة" كان نتيجة دراسة قامت بها الإدارة الأميركية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي

ويبرز البعد الجيوسياسي لـ"إسرائيل" في مسألة "سد النهضة" من خلال أصل الفكرة، التي تعود إلى حقبة الستينيات، باعتبار أن السد كان نتيجة دراسة قامت بها الإدارة الأميركية لصالح حليفتها "إسرائيل"، وذلك بعد توجه مصر برئاسة جمال عبد الناصر، إلى بناء "السد العالي."

في تلك الفترة، قام مكتب الاستصلاح الزراعي الأميركي بعدة دراسات بين عامي 1956-1964، قبل أن يحدد 26 موقعاً لإنشاء السدود في أثيوبيا أهمها، 4 سدود على النيل الأزرق الرئيسي، وهي: "كارادوبي، مابيل، ماندايا، وسد الحدود (النهضة)" بالإضافة إلى الأراضي الزراعية التي سيتم

استصلاحها بعد إنشاء السدود. وجاءت الدراسات الأميركية إثر الاتفاقية الرسمية التي وقعتها واشنطن مع سلطات أديس أبابا عام 1957، رافق ذلك رفض أثيوبي لعرض عبد الناصر بتشكيل هيئة فنية مشتركة لدول نهر النيل.

وتسعى "إسرائيل" إلى جعل أثيوبيا ممراً لها باتجاه أفريقيا، ومنفذاً استراتيجياً يخولها فتح قنوات سياسية وأمنية وعسكرية في القرن الأفريقي تكون داعماً في صراعها المستمر في المنطقة من خلال تعاونها مع دول أثيوبيا وأرتيريا وجيبوتي، وقد تعزز ذلك من خلال التطورات في منطقة البحر الأحمر ولا سيما اليمن.

"إسرائيل" حاضرة في "سد النهضة"

"سندعم أثيوبيا تكنولوجياً لتستفيد من مواردها المائية"، هذا تحديداً ما قاله رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أمام البرلمان الأثيوبي في تموز/يوليو عام 2016 وذلك خلال زيارته إلى أديس ابابا. كلام نتنياهو اعتبر دعماً واضحاً لـ أديس ابابا في مسألة نزاعها مع مصر بما يخص "سد النهضة"، لا سيما وأنه تزامن مع افتتاح السلطات الأثيوبية المرحلة الأولى من السد على مياه النيل الأزرق في الشهر ذاته لزيارته.

التصريحات الإسرائيلية الداعمة لـ أثيوبيا تتالت، حيث أعلنت نائبة المدير العام للشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية الإسرائيلية آينات شيلين، في كانون الأول/ديسمبر عام 2019، عن استعداد تل أبيب "لتقاسم تجربتها الواسعة في إدارة المياه" مع أديس ابابا. سبق ذلك، إعلان السفير الإسرائيلي لدى إثيوبيا رافائيل موراف، أن "إسرائيل" تعمل على إدخال نظام الري الحديث في إثيوبيا.

وإضافة إلى الدعم السياسي، كشف موقع "ديبكا" الإسرائيلي في تموز/يوليو عام 2019 أن "إسرائيل" أكملت نشر منظومة الصواريخ الإسرائيلية "Spyder-MR"حول "سد النهضة."

ورغم نفي السلطات الإسرائيلية لتلك المعلومات، فإن السفير الأثيوبي السابق لدى "إسرائيل" هيلاوي يوسف، تحدث عن استحواذ شركة إسرائيلية على عقود إدارة محطات الكهرباء في أثيوبيا بما فيها محطة "سد النهضة". يوسف أكد أن "إسرائيل" لديها 240 مستثمراً يعملون في أثيوبيا بمجالات الري والكهرباء والمياه، فضلاً عن تنفيذ مشروعات ري ضخمة

من خلال المياه الأثيوبية بعد إتمام بناء السد، بالتوازي مع تمويل 200 مليون دولار لتطوير أنظمة الري.

هذا وتشير العديد من المعطيات إلى أن آلية التفاوض التي تتبعها أثيوبيا مع مصر، وضع أسسها فريق تفاوضي في الخارجية الإسرائيلية ومنهم وزير الخارجية الأسبق شاؤول موفاز، وديفيد كمحي وهو وكيل سابق في المخابرات الإسرائيلية "الموساد". كما قامت الحكومة الإسرائيلية بافتتاح "اكتتاب شعبي"، في البنك المركزي الإسرائيلي لجمع التبرعات الموجهة إلى السندات والأذون لخدمة مشروع "سد النهضة"، وصولاً إلى قيام الحكومة الأثيوبية باستقدام العديد من الخبراء والفنيين الإسرائيلين للعمل في مراحل التجريب والتنفيذ طوال المرحلة الثانية. في وقتٍ كشف فيه وكيل وزارة الري السودانية الأسبق حيدر يوسف، عن وجود طابق كامل في وزارة المياه الأثيوبية مخصص لخبراء المياه الإسرائيليين.

نتنياهو: سندعم أثيوبيا تكنولوجياً لتستفيد من مواردها المائية

الأهداف الإسرائيلية

فشلت "إسرائيل" خلال العقود الماضية، في فرض مشاريعها للاستفادة من مياه نهر النيل، إزاء الرفض المصري المتكرر لذلك، رغم ما كان أعلنه السادات، الذي اصطدمت تصريحاته تلك حول إيصال "مياه النيل" إلى فلسطين المحتلة، بمعارضة سياسية وشعبية كبيرة دفعته إلى التخلي عن الفكرة، وهو ما استمر به الرئيس حسني مبارك، وبعده الرئيسان محمد مرسي وعبد الفتاح السيسي.

تسير "إسرائيل" ضمن مبدأ الضغوط القصوى على مصر من أجل دفعها سياسياً واقتصادياً، للعودة إلى مشاريع نقل "مياه النيل" باتجاه المستوطنات والمدن المحتلة في فلسطين، من خلال تدخلها المباشر في مسألة "سد النهضة" والتأثير على تداعياتها السلبية ضد مصر وأمنها المائي والسياسي. وتسعى تل أبيب من خلال ذلك، إلى الدفع باتجاه الاعتراف بها كـ"دولة" شرق أوسطية بالدرجة الأولى، وكطرفٍ معني بمياه نهر النيل، من البوابة الأثيوبية، ما ترى فيه "حقاً" بعد ذلك للاستفادة من مياه النهر .

وفيما ترى بعض الأوساط الإسرائيلية أن "سد النهضة" يعيق تدفق مياه النيل باتجاه فلسطين المحتلة عبر الأراضي المصرية في وقتٍ لاحق إذا ما رضخت مصر للضغوط، فإن الحضور الإسرائيلي القوي والداعم لأثيوبيا في هذا الملف يشي بغير ذلك. إذ أن تل أبيب باتت تتحكم بنسبة كبيرة في المشروعات المائية والكهربائية في أثيوبيا (من دول المنبع)، ما سيجعلها تتحكم في مرحلة لاحقة بتدفق مياه النيل، من المنبع إلى المصب، مع ضمان حصول مصر على نسبة معينة، على أن تكون هي من ضمن "المصب"، بمعنى أن تشترط "إسرائيل" وصول المياه إليها مقابل السماح بوصوله إلى مصر، وذلك من خلال شراكتها مع أثيوبيا بـ"البنك الإثيوبي لتصدير مياه النيل الأزرق."

وما عزّز تلك الشكوك، هو بناء مصر 6 أنفاق ضخمة غير معلن عنها في سيناء،وفق ما قاله موقع "ميدل إيست أوبزرفر" البريطاني في عام 2016، مرجحاً أن الهدف منها هو "إيصال مياه النيل إلى إسرائيل". وأشار الموقع البريطاني إلى أن "الحكومة المصرية أعلنت أنها ستبني 3 أنفاق للسيارات ونفق واحد للقطارات إلا أنها لم تعلن أي شيء عن ستة أنفاق أخرى جاري العمل بها."

لعلّ أبرز ما يمكن الحديث عنه في دراسة أسس الأزمة التي تعاني منها مصر حالياً بما يخص "سد النهضة"، هو تراجع الدور المصري في أفريقيا بعد رحيل الرئيس المصري جمال عبد الناصر مطلع سبعينيات القرن الماضي، لصالح دورٍ إسرائيلي وجد منافذ عديدة للدخول إلى القارة، كان عبد الناصر أغلقها ضمن أولوياته الهادفة إلى الحفاظ على سياسة استراتيجية تخدم المصالح الأفريقية عامة، ومصالح الأمن القومي المصري خاصة.

حل مسألة "سد النهضة" لا يتعلق فقط بالمفاوضات المصرية-الأثيوبية-السودانية، بل لها خلفيات ترتبط بالرغبات الإسرائيلية بالهيمنة على مصادر الطاقة في حوض النيل من جهة، وعلى التوسع باتجاه القارة الأفريقية من جهةٍ أخرى. لذا، فإن "إسرائيل" الحاضر الأبرز في "سد النهضة" لن توافق على أيّ حلّ يستثنيها من "مياه النيل" ويقوّض توسعها في دول حوض النهر، وعلى سواحل البحر الأحمر.

وبينما يوفر نهر النيل 90% من مياه الشرب والري التي تحتاج إليها مصر، يظهر بشكلٍ واضح أن الأطماع الإسرائيلية تصطدم بمصالح الأمن القومي المصري، وتؤثر على تماسك دول حوض النيل، باعتبار أن إثيوبيا هي الأخرى تقول إن الكهرباء المتوقع توليدها من سد النهضة، الذي تبنيه على النيل، لها أهمية حيوية من أجل الدفع بمشاريع تنمية البلد. فهل يمكن أن تتوجه دول الحوض وعلى رأسهم أثيوبيا إلى اتفاقات مشتركة تحفظ مصالح جميع الدول بعيداً عن الأطماع والرغبات الإسرائيلية؟ أم أن الدخول الإسرائيلي المباشر على قاعدة "فرّق تسد" سينجح في دفع دول الحوض إلى المزيد من التصادم والتفكك؟

المصادر:

- كامل زهيري، "النيل في خطر: مشروعات تحويل مياه النيل من هرتزل إلى بيجن"، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- مهند النداوي، "إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية"، العربي للنشر والتوزيع.

-"المخطط الأثيوبي وتداعياته على الأمن القومي المصري (سد النهضة)"، المركز الديمقراطي العربي.

- نجلا مرعي، "سد النهضة الأثيوبي.. والصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل"، العربي للنشر والتوزيع.
- الميادين] .

(5) الدور التركي في سد النهضة :

[دور تركي مشبوه لدعم إثيوبيا في ملف سد النهضة

البوابة نيوز – محمود البتاكوشي
الأربعاء 11/مارس/2020 - 10:03 م 21

تلعب تركيا دورا مشبوها لدعم إثيوبيا في ملف سد النهضة، بهدف الانتقام من مصر، ومحاولة تعطيشها وضرب اقتصادها، فثورة ٣٠ يونيو أحبطت مخطط الرئيس التركى رجب طيب أردوغان في التدخل في شئون مصر الداخلية واستعادة وهم الخلافة العثمانية عبر جماعة الإخوان الإرهابية، التى كانت قاب قوسين أو أدنى من تنفيذ مخطط أخونة الدولة المصرية.

الرئيس التركى وضع يده في يد أبى أحمد على رئيس وزراء إثيوبيا لحرمان مصر من حقها التاريخى في مياه النيل إذ أعلن دعم أنقرة لمشروع بناء سد النهضة، ويمد الحكومة الإثيوبية بالمعدات والأموال اللازمة لضمان نجاح المشروع، لتقليص حصة مصر من مياه النيل البالغة نحو ٥٦ مليار متر مكعب، ويترتب على ذلك تراجع المساحات الزراعية في بنسبة ٢٥٪، ما يعنى ازدياد معدلات البطالة.

إن محاولة بناء سد لتعطيش مصر وضرب اقتصادها ليست المرة الأولى من نوعها فمشروع سد النهضة يعود إلى مخطط قديم رسمه دالبو كيرك منذ خمسمائة عام، وهو أحد أشهر السياسيين البرتغاليين كان مولعا بالكشف البحري، ورسم مخططه حول إزالة تحويل مجرى نهر النيل ليحرم مصر من أراضيها الخصبة فيتم إهلاكها وإخضاعها، ففى ذلك الوقت كانت الحرب مستعرة بين المماليك حكام مصر في تلك الفترة وبين قوة البرتغال الناشئة، كتب دالبو إلى ملك البرتغال يطلب منه صناع مهرة ليقوموا بفتح ثغرة بين سلسلة التلال الصغيرة التى تجرى عند النيل إثيوبيا حاليا ولكنه توفى عام ١٥١٥، فتوقف المشروع حتى وضع رئيس وزراء إثيوبيا السابق ملس زيناوى حجر الأساس عام ٢٠١١ ودخلت تركيا على خط الأزمة مستغلة رغبة أديس أبابا في استعادة دورها كلاعب أفريقي وتجاوز محنتها الداخلية.

المساعدات الإنسانية ومغازلة «أمهرة».. سلاح أردوغان للسيطرة على قرار آبى أحمد

استخدم الرئيس التركى رجب طيب أردوغان، قواه الناعمة وسلاح المساعدات الإنسانية لاختراق إثيوبيا، حتى يجعل لنفسه موضع قدم في المنطقة وأن يكون له مخلب قط لمناكفة مصر وتكون أداة ضغط على القاهرة.

لعب أردوغان في مخطط غزوه الناعم لإثيوبيا على وتر العلاقات التاريخية بين الدولة العثمانية وبلاد الحبشة، واتصالات السلطان عبدالحميد الثانى مع الإمبراطور الإثيوبى منليك منذ عام ١٨٩٦، وجرى افتتاح أول قنصلية تركية في مدينة هرر عام ١٩١٢، وأعقبها افتتاح السفارة في العام ١٩٢٦ بعد ٣ سنوات من إعلان قيام الجمهورية. حرص أردوغان على تطوير العديد من المناطق الإثيوبية المرتبطة بالتاريخ الإسلامى مثل منطقة نجاش وإعادة ترميم مسجد النجاشى التاريخى في إقليم تجراى شمالى إثيوبيا، ومشروع ترميم القنصلية العثمانية في مدينة هرر شرقًا. إلا أنه حافظ على ظهور أقل نسبيا في الدولة المسيحية ذات الأغلبية الأرثوذكسية، مما يعكس برجماتية إذ تجاهل ملايين المسلمين، من جماعة أورومو، ودعم السلطة (أقلية أمهرة)، مما دفع المسلمين لمهاجمة الاستثمارات التركية في إثيوبيا، ولاسيما بعد افتتاح مراكز ثقافية لتعليم اللغة التركية في العديد من المدن الإثيوبية، وتأسيس المدارس الدينية لنشر أفكار الحزب الحاكم بين الإثيوبيين. كما تمكنت تركيا عبر منظمة التعاون والتنسيق التركية تيكا من التدخل في الشئون الإثيوبية منذ افتتاح مكتبها في أديس أبابا عام ٢٠٠٥، وركزت أنشطتها على الترويج للتعليم التركى باعتباره أكثر أدوات الاختراق الثقافى فاعلية من خلال المنح والبعثات التعليمية إلى الجامعات التركية.

كما تعمل تيكا على تقديم المساعدات الطبية للمستشفيات في إثيوبيا ولاسيما مستشفيات الأطفال لخلق جيل يدين بالولاء لتركيا .

تحرص تيكا على افتتاح المشروعات التى تخاطب الأطفال إذ أنشأت مؤخرا حديقة ألعاب في إحدى مدارس العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وجددت بعض مرافقها، بزعم تشجيع التلاميذ على الذهاب إلى المدرسة وتحقيق نتائج جيدة.

ولا يخفى على أحد الدور المخابراتى الذى تلعبه وكالة الأناضول حيث تعد كلمة السر في التحركات التركية في العاصمة الإثيوبية، عندما جرى تأسيس مكتبها لتغطية شرق أفريقيا في أديس أبابا العام ٢٠١٤، عبر الصحفى الإريترى الإسلامى محمد طه توكل، بإيعاز من الاستخبارات القطرية التى عاش فيها لخمس سنوات، وكان على علاقة بشرطتها حتى غادر إلى إثيوبيا. تشير التسريبات إلى أن الاستخبارات التركية تتخذ من مقر وكالة الأناضول مكتبا لعقد لقاءاتها ونشاطاتها، حيث تم رصد زيارات متكررة لمسئولين أتراك إلى مقر الوكالة، من بينهم الدبلوماسى التركى أحمد يلدز.

- **زراعة 1.2 مليون فدان و6 مليارات دولار وراء تعثر المفاوضات الأخيرة**

»قطريليكس»: دور أنقرة والدوحة سبب رئيسى في رفض أديس أبابا التوقيع على المقترح الأمريكى

لا يمر يوم إلا وتثبت تركيا للقاصى والدانى مدى حرصها على الإضرار بمصالح مصر ويظهر ذلك جليا في أزمة سد النهضة، فأدلة تورط أنقرة ثابتة لا تقبل التشكيك.

أردوغان وضع خطة ذات محاور متعددة لنيل أطماعه، فهو يرى أن السيطرة على إثيوبيا تضمن لها دورا محوريا في المنطقة، حيث تتحكم في منابع النيل الأزرق الذى يشكل ما بين ٨٠٪ و٨٥٪ من إجمالى مياه نهر النيل، ما يجعل جميع دول حوض النيل البالغة ١١ دولة مرهونة بموقف أديس أبابا من بناء السدود المائية وهو ما ظهر جليا في أزمة سد النهضة.

وبحسب موقع المعارضة القطرية قطريليكس، يعد الدور التركى القطرى المشبوه السبب الرئيسى في تعثر مفاوضات سد النهضة في الولايات المتحدة الأمريكية ورفضها للتوقيع، إذ إن وفدا أمنيا قطريا - تركيا سافر إلى أديس أبابا وحمل رسالة مفادها أن الموافقة على المفاوضات المصرية الإثيوبية في الولايات المتحدة ستكون لها خسائر كبيرة لن يستطيع النظام الإثيوبى تحملها.

أخبرهم الوفد أن سحب الودائع القطرية والتركية التى تبلغ ٦ مليارات دولار سيعطل بناء السد من الأساس، ويؤخر خطة التنمية الإثيوبية في ظل أزمات عالمية متلاحقة.

وأكد الوفد للسلطات الإثيوبية أنهم لن يجدوا في دول العالم من يقبل بضخ مليارات الدولارات وخاصة بعد نجاح المفاوض المصرى في إثبات تعنت إثيوبيا في مفاوضات سد النهضة.

يشار إلى أن تركيا ضمن قائمة الدول الممولة لسد النهضة من خلال مشروع استثمارى زراعى ضخم، لزراعة مليون ومائتى ألف فدان في منطقة السد، ومع انطلاق المفاوضات برعاية أمريكية سارع الرئيس التركى رجب طيب أردوغان للتحرك في هذا الملف بهدف تفجيره بالتعنت.

تبلغ استثمارات تركيا في أفريقيا ٦ مليارات دولار، نصيب إثيوبيا وحدها منها أكثر ٢,٥ مليار دولار، وتتطلع أنقرة إلى زيادتها لتصل إلى ١٠ مليارات دولار بنسبة زيادة تبلغ ٣٠٠٪ احتلت بها تركيا المركز الثانى بين الدول الأجنبية الأكثر استثمارا في إثيوبيا.

كما يوجد في إثيوبيا حاليا أكثر من ٣٥٠ شركة تركية، دخلت منها ١٢٠ شركة في ٢٠١٤، ويعمل بها أكثر من نصف مليون إثيوبي، وتتركز الواردات التركية لإثيوبيا في الملابس والأحذية والحديد والمنتجات البلاستيكية والأدوية، بينما الصادرات الإثيوبية تركزت في الحبوب واللحوم والفواكه والخضراوات والنسيج، حتى إن وزير الاقتصاد التركى اعتبرها قبل أشهر أكبر دولة مستثمرة في إثيوبيا.

يشارك المستثمرون الأتراك في إثيوبيا في الغزل والنسيج، وكذلك في قطاعات البناء والتشييد، كما يعمل البلدان معا في قطاع الطاقة مع شركة تركية تعمل في مجال تركيب خطوط نقل الكهرباء وتوريد المحولات.

تركيا وقعت مع إثيوبيا اتفاقية تعاون لتوليد الطاقة الكهربائية من سد النهضة، وإيصالها إلى دول الجوار في يناير ٢٠١٥، باعتبار تركيا دولة منبع، ولها خبرة واسعة في إنشاء السدود واستثمارها، وفى مجالات الطاقة الكهرومائية، وتصدير المياه، وذلك يؤكد سعى النظام التركى لإلحاق الضرر بمصر عبر تنفيذ السد.

كما كثفت تركيا من نشاطها الاقتصادى في إثيوبيا بتوقيع اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم لتعزيز التعاون الاقتصادي، تشمل الاتفاقيات قطاعى المعادن والهيدروكربونات.

تمثل إثيوبيا بالنسبة إلى تركيا سوقا اقتصادية واعدة بفضل مواردها المتعددة، ويحرص أردوغان على اختراقها بإشراكها في العديد من الاتفاقيات التى تخدم مصالح أنقرة أولا، خاصة فيما يتعلق بمجالات الجمارك والتجارة والطاقة .

وفى مؤشر على مدى التداخل الاقتصادى والتجارى بين البلدين، قال وزير الدولة للخارجية إن تركيا هى الشريك الاقتصادى الرئيس لبلاده، مشيرا إلى

وجود العديد من الفرص الاستثمارية مع أنقرة، يأتى ذلك رغم أن تركيا تعد المستفيد الأكبر من هذا التقارب وليس إثيوبيا، بعدما أصبحت رابع أكبر الشركاء الاقتصاديين لأنقرة كما يقول السفير التركي، مشيرا إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الصناعية لبلاده في أديس أبابا إلى نحو ٣ مليارات دولار.

استنساخ اتفاقية الرمح الثلاثى للدفاع عن السد

حجر واحد وعصافير متعددة، هذا ما يفعله النظام التركى بالتقارب والتعاون العسكرى مع إثيوبيا، إذ يرتبط بعدة أهداف أولها تقويض دور مصر، والتضييق عليها مائيا، لفرض أجندات تركية وإثيوبية سياسية واقتصادية على غرار التعاون الإسرائيلي-الإثيوبي، والسيطرة على منطقة القرن الأفريقي لما تتمتع به من أهمية كبيرة، جعلتها محط أنظار القوى الدولية والإقليمية، لتحقيق أهداف إستراتيجية عدة من بينها التحكم في خطوط الملاحة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن.

المتبع للسياسة التركية يلمس حرصها الشديد في السنوات العشر الأخيرة على التقارب مع دول الرباعى إثيوبيا وإريتريا والصومال وجيبوتى، وارتكز أردوغان في تحركاته نحوها على أسانيد كاذبة، حيث يدعى أن الأتراك أحق بحكم التاريخ والجغرافيا والعلاقات الدينية والثقافية بعلاقات أمتن مع أفريقيا من قوى دولية صاعدة وفاعلة في القارة مثل الهند والصين وإيران. أخذت السياسة الخارجية التركية في الاهتمام بأفريقيا منذ عام ٢٠٠٩ ويعد أحد الشواهد على ذلك وصول عدد السفارات التركية في أفريقيا إلى ٤١ سفارة بعد أن كانت ١٣ سفارة قبل هذا التاريخ، بالإضافة إلى محاولات إنشاء القواعد العسكرية على الساحل الأفريقي حتى يصبح لها مخلب قط في المنطقة لتنفيذ مخططاتها. الجيش الإثيوبى لا يغيب أبدا عن نظر أردوغان الذى عقد معه العديد من اتفاقيات التعاون المشترك لاستخدامه كأداة للتوغل في العسكرية الإثيوبية بدلا من اللجوء إلى إنشاء القواعد، ووقعت أنقرة اتفاقية دفاع مشترك مع أديس أبابا في مايو ٢٠١٣، وأقرها البرلمان الإثيوبى في مارس ٢٠١٥.
وتنص على تدعيم التعاون في مجال الصناعات الدفاعية، وتقديم تركيا دعما فنيا ولوجستيا لزيادة قدرات إثيوبيا العسكرية، ونقل التكنولوجيا الدفاعية، وتحديث الموجودات العسكرية لإثيوبيا، وإقامة تعاون متبادل بين شركات الصناعات الدفاعية، بأن تحصل تركيا على الدعم الفنى والعسكرى واللوجستى من إثيوبيا مقابل إمدادها بالتكنولوجيا الدفاعية. وجاء في إعلان

البيان الختامى لاتفاقية الدفاع المشترك: «تركيا تنقل خبرتها في بناء السدود وتساعد في الدفاع عن السد ضدّ أى تهديد» مما يؤكد أن مصر هى المقصودة من هذه الاتفاقية، نظرا لبعد المسافة بين البلدين مما يؤكد أننا أمام مشروع تركى إثيوبى لإضعاف الدور المصري.
تعهدت تركيا في إطار تعاونها العسكرى مع إثيوبيا بحماية إنشاءات السد بواسطة أجهزة رادارات تركية تستخدم للإنذار المبكر ومد إثيوبيا بنظام صواريخ تركية - إسرائيلية مشتركة الصنع. المؤكد في هذا الأمر أن تركيا تحاول استنساخ ما سمى باتفاقية الرمح الثلاثي، التى وقعتها إسرائيل مع إثيوبيا في عام ١٩٥٦، وكان الهدف منها أيضا هو السيطرة على المياه الإقليمية وفرض نفوذ في منطقة الشرق والقرن الأفريقي من جهة، وإفساد أى توجه مصرى لأفريقيا من جهة أخرى، وهو ما نفس ما تحاول أن تفعله تركيا. – البوابة نيوز] .

(6) الدور الإيطالي في سد النهضة :

[مفاوضات حكومية لإقناع إيطاليا بالتوقف عن تمويل سد النهضة

الجمعة 14-02-2014

كتب: منصور كامل

تصوير :

كشف مسؤول حكومى رفيع المستوى عن اتصالات بين الحكومة المصرية ونظيرتها الإيطالية، لإقناع الأخيرة بوقف تمويل بناء سد النهضة الذى تبنيه إثيوبيا على النيل الأزرق، خاصة أن الشركة الوحيدة التى تساهم فى التمويل حتى الآن شركة إيطالية.

وأكد المسؤول، فى تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم»، أن مصر أقنعت جهات التمويل الأخرى من الصين والنرويج بالتوقف عن التمويل لحين حل الخلافات مع إثيوبيا، خاصة فيما يتعلق بسعة تخزين السد وعدد سنوات ملء الخزان، وإلزام إثيوبيا بالحفاظ على الحقوق التاريخية لمصر من المياه التى تبلغ 55 مليار متر مكعب سنويا.

وترتبط إيطاليا بمصالح اقتصادية مع مصر، فى ظل وجود عدد من الشركات الإيطالية المستثمرة فى مصر على رأسها شركة إينى العاملة فى مجال البترول.

وقال المسؤول الحكومى إن تكلفة بناء سد النهضة تصل إلى 5 مليارات دولار، وتعادل إجمالى ميزانية إثيوبيا فى عام كامل، موضحا أن مصر تسير على الطريق الصحيح فى هذه القضية باستمرار المفاوضات، رغم وضع الجانب الإثيوبى العراقيل لإفشالها، إلا أن مصر تصر على التفاوض لإقناع المجتمع الدولى بأنها اختارت الطريق التفاوضى، قبل تدويل القضية.

وأشار المسؤول إلى أن الحكومة تتواصل حاليا مع بعض الدول الخليجية صاحبة الاستثمارات الكبرى فى إثيوبيا، للضغط عليها وإقناعها بقبول مطالب مصر المشروعة فى قضية مياه النيل، موضحا أنه رغم وجود أنباء سابقة عن رغبة تركيا فى تمويل سد النهضة، فإن تركيا لم تتدخل فعليا فى المساهمة فى مشروع السد، لمخاوفها من غضب مصر من هذا الموقف، خاصة بعد تدهور العلاقات بين البلدين فى الفترة الأخيرة. – المصري اليوم
[

[إيطاليا تمول دراسة لإنشاء سكك حديدية بين إريتريا وإثيوبيا

العين الإخبارية - سمري كحساي

الثلاثاء 22/1/2019

رئيس الوزراء الإثيوبي أعلن موافقة إيطاليا على تمويل دراسة مشروع سكك حديدية يربط بين ميناء مصوع الإريتري وأديس أبابا

أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد موافقة إيطاليا على تمويل دراسة مشروع سكك حديدية يربط بين ميناء مصوع الإريتري والعاصمة الإثيوبية أديس أبابا .

- بتكلفة 800 مليون دولار.. إثيوبيا تطرح مشروعات طاقة متجددة على مستثمرين

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي مشترك بين رئيس الوزراء الإثيوبي ونظيره الإيطالي جوزيبي كونتي، في روما، الإثنين.

وكشف رئيس الوزراء الإثيوبي، خلال المؤتمر الصحفي، عن توصله لاتفاق مع رئيس الوزراء الإيطالي لتمويل دراسة لمشروع سكك حديدية يربط بين ميناء مصوع الإريتري والعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، دون تحديد مبلغ معين لإجراء الدراسة.

وأضاف أن المناقشات التي أجراها مع كونتي كانت مهمة في نقل العلاقات الثنائية بين البلدين إلى مستوى أفضل، معربا عن تقديره لقرار إيطاليا بشأن تمويل المرحلة الأولى من المشروع.

ويزور رئيس الوزراء الإثيوبي إيطاليا ضمن جولة أوروبية يشارك خلالها في المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" الذي يعقد في الفترة من 22 إلى 25 يناير/كانون الثاني.

يذكر أن ميناء مصوع الإريتري استقبل أول سفينة تجارية إثيوبية في سبتمبر/أيلول 2018، عقب اتفاق تاريخي بين إثيوبيا وإريتريا في 9 يوليو/تموز 2018 أنهى عداء استمر 20 عاما منذ اندلاع الحرب بينهما على حدود متنازع عليها عام 1998.

- العين] .

(7) الدور الصيني في بناء سد النهضة :

[صحيفة صينية : بكين تساهم في تمويل السد الإثيوبي بأكثر من مليار دولار

قالت صحيفة «أسيا تايمز» الناطقة باللغة الأنجليزية إن سد النهضة الممول من الصين يهدد بإذكاء مجموعة من التوترات والصراعات في المنطقة، ويجعل بكين في قلب هذه الأزمة.

وذكرت الصحيفة التي يقع مقرها في هونج جونج الصينية، في تقرير نشره الكاتب والصحفي جوناثان جورفيت أن الملايين في مصر يعتمدون على النهر في معيشتهم، وتعتبر القاهرة السيطرة على النيل مسألة وجودية.

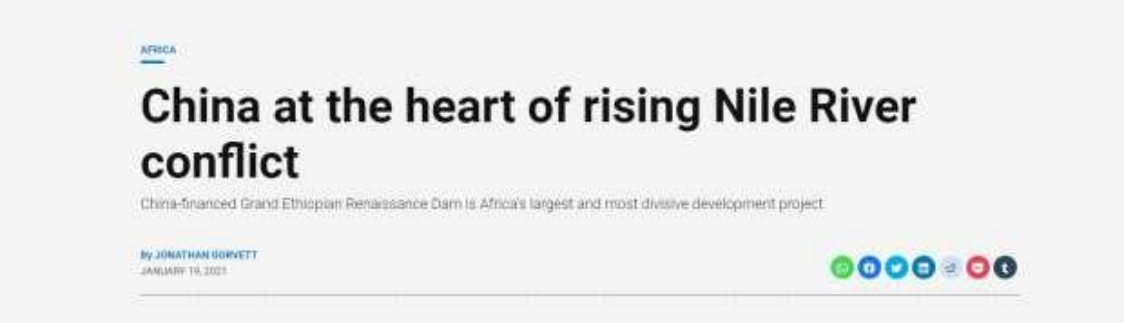
AFRICA

China at the heart of rising Nile River conflict

China-financed Grand Ethiopian Renaissance Dam is Africa's largest and most divisive development project

By JONATHAN GORVETT

JANUARY 19, 2021

وتابع : «في غضون ذلك، يخشى السودان من أن سد النهضة قد يعرض سدوده للخطر بشكل كبير، والتي تعتمد على تدفق المياه من إثيوبيا المجاورة، بالنسبة لأديس أبابا فإن سد النهضة يمثل لها فرصة لتوصيل الكهرباء إلى الملايين الذين يعيشون حاليًا بدون كهرباء.»

وقال التقرير: «تمتلك الصين حصة كبيرة في المشروع من خلال تمديد تسهيل ائتماني بقيمة 1.2 مليار دولار، هذا جزء من قروض صينية بقيمة 16 مليار دولار لإثيوبيا، وفقًا للمكتب الوطني الأمريكي للبحوث الاقتصادية، زالذي أشار الى أن بكين أكبر مستثمر أجنبي بعيدًا عن إثيوبيا.»

ولفت التقرير الى أن جزء كبير من تمويل السد أيضًا من الأفراد الإثيوبيين، الذين إستثمروا مدخراتهم في المشروع على أساس أنه سيعود بفوائد كبيرة على بلدهم الذي يبلغ عدد سكانه 112 مليون نسمة.

قال ريكاردو فابياني، مدير مشروع شمال أفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية، لصحيفة آسيا تايمز: «إنها مسألة استقرار داخلي، بالنسبة للمصريين في الشارع، هناك قلق عام بشأن سد النهضة ومن المهم أن يُنظر إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي على أنه قادر على حماية مصالح مصر، وهو يستبعد القيام بعمل عسكري.»

ورأى أشوك سوين، رئيس منظمة اليونسكو للتعاون الدولي في مجال المياه، لآسيا تايمز: «في الأشهر القليلة الماضية، كان السودان يدفع موقفه بقوة أكبر، لقد حصل النظام الجديد في الخرطوم على المزيد من الدعم الدولي وأصبح أكثر ثقة بشكل عام، مدركًا أنه يمكن أن يلعب دورًا أكبر ومستقلًا في هذا الأمر.«

وأشار التقرير الى أن السودان في نزاع حدودي مستمر مع إثيوبيا حول منطقة الفشقة شمال سد النهضة، وشهد هذا تصاعدا في التوترات في الأسابيع الأخيرة.

ويقول سوين: «أولاً، سيكون هناك تغيير في قيادة الاتحاد الأفريقي في فبراير المقبل، مع تولي جمهورية الكونغو الديمقراطية الرئاسة«

وذكر التقرير أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تقع على النيل الأبيض - الرافد الآخر للنهر ، مما يمنحها اهتمامًا مباشرًا أكبر بالمفاوضات.

اقرأ المزيد:
اجتماع سد النهضة بين مصر وإثيوبيا يوصي ببدء جولة مفاوضات لمدة أسبوع
سفير الخرطوم بالقاهرة : موقف السودان ثابت من سد النهضة وهو المفاوضات
حمدوك : السد الإثيوبى يهدد حياة 20 مليون مواطن سودانى

السودان: لن نسمح بفرض سياسة الأمر الواقع حول السد الإثيوبى – الوطن] .

السؤال المهم هنا :

لماذا لم تتأثر السياسة المصرية مع هذه الدول الممولة لهذا السد القاتل إلا إذا كان هناك اتفاق خفي بينهم وسيطمعون في تنازلات أكثر من حكومة مصرية ضعيفة مما سيتسبب في تصادم عسكري حتمي لطمعهم وانتهازيتهم في تنازلات أكثر وليس سد النهضة إلا ظاهر المشكلة وباطنها أطماع أكثر مدمرة لشعب وادي النيل كله .

- علامات تشير إلى رضا الحكومة المصرية عن هذا السد الملعون على نهر النيل مما يشير إلى استفهامات محيرة وأسيلة تحتاج إلى إجابة واضحة .

1- أمر الحكومة المصرية بمنع زراعة الأرز لأنه يستهلك كمية كبيرة من الماء , والاعتماد على إستيراده من الخارج ليس ذلك فحسب بل من الصين التي تبني سد النهضة ؟!!! .

2- استيراد أجهزة لتحليه مياه الصرف من كندا أربع مرات ليشرب المصريون مياه المجاري عدة مرات .

3- إقرار الحكومة ببداية مشروعات كبيرة لتحلية مياه البحر .

4- مشروعات قديمة وحديثة تقوم على ردم حواف النيل من أسوان إلى رشيد ودمياط في تعمد لتقليل كمية المياه القادمة إلى مصر لأن الردم يقلل الكمية القادمة بلا شك .

5- مشروعات البحث عن عن المياه الجوفية .

6- رفع فواتير المياه بطريقة جنونية قد تتسبب في إزالة حكم هؤلاء وربما محاكمتهم .

7- التسويف ومضيعة الوقت في مفاوضات عقيمة ووفود تغدو وتروح بلا فائدة وإهانات أثيوبية متعمدة لكرامة مصر لن ينساها أي مصري بل دخلت في إطار الثأر الذي لابد وأن يرد مهما طال الزمن فلن ننسى أن أثيوبيا حاولت قطع رقبة مصر والمصريين و سكتت هذه الحكومة وتظاهرت بالوطنية والمقاومة وهى تتفاوض في الحصول كوبين مياه أم ثلاثة أكواب وليس السد نفسه المرفوض .

8- تصريح وزير الري المصري بوصف التحريض على القتال دفاعاً عن "النيل" تطرفاً ويحذر من هجرة جماعية مصرية حال الجفاف وطبعاً يؤكد بأن دعوة المصريين لمقاومة أثيوبيا العسكرية تطرف – نشرت جريدة رأي اليوم اللندنية .

[وزير الري المصري يصف تحريض البعض على القتال دفاعاً عن "النيل" تطرفاً ويحذر من موجات هجرة ستطال الجميع.. سياسيون ودبلوماسيون مصريون

يواصلون دق ناقوس الخطر الكبير ودعوات لإنشاء جبهة وطنية للدفاع عن حق المصريين

القاهرة – "رأي اليوم" – 11 أبريل 2021 :
قال وزير الري المصري محمد عبد العاطي إن مصر مهتمة بتنمية إثيوبيا وإزالة الفقر منها اهتماما أساسيا، مشيرا إلى أن حديث البعض في مصر عن الحرب تطرف غير مقبول.
جاء ذلك ردا على سؤال الإعلامي عمرو أديب: الحرب آخر حاجة في دماغكم؟وأضاف عبد العاطي أن مؤسسات الدولة المصرية لن تسمح بحدوث أزمة مياه ، مشيرا إلى سعي مصر للمشاركة في تنمية إثيوبيا .... رأي اليوم] .

السؤال الأول هنا :

لو كانت أثيوبيا صادقة في مسألة التنمية لماذا حصرت الطاقة في المائية على الرغم من وجود النووية وهى أكبر وأقوى بكثير من مصادر الطاقة المائية إلا إذا كان المقصود منها حبس المياه إما لبيعها أو تحويلها في سحارات عبر باب المندب إلى الجزيرة العربية ثم إسرائيل أو القضاء على شعب مصر بعد التحكم في الماء والطاقة .والسؤال الثاني :

هل مصر عدمت المواجهة وما هى الوسائل التدرجية للمواجهة ؟.

ما هى الوسائل المتاحة للمواجهة الفعالة والغير عسكرية ؟

الإجابة :

لو كانت مصر جادة في المواجهة فلن تعدم وسيلة وقف التعاملات البنكية مع أثيوبيا ومنع أي سفينة أو طائرة قادمة إليهم عبر الأجواء أو الحدود المصرية البرية والبحرية والجوية بين مصر والسودان كبداية ومرحلة متدنية للمواجهة الحقيقية . ومرحلة أعلى كان يمكن للإمارات ترك أثيوبيا تغرق في وحل الحروب الأهلية مع التيجراي وغيرهم ولكنها ناولتهم السكين التي يذبحون بها شعب مصر خفية .

وهناك مراحل أعلى للمواجه غير رحلات التنزه من المسئولين لدول العالم بحجة المفاوضات العقيمة وهذه التمثيلية السمجة كأن مصر عاجزة ولا يوجد غير المفاوضات والكلام فقط ومن قال لمن ؟ ومن رد على من ؟ ومحلك سر في خداع بطريقة سخيفة من الجميع .

ومرحلة لاحقة من المواجهة لو كانت النية صادقة بالتهديد بقطع العلاقات مع كل الدول التي ساهمت ومازالت تساهم في إكماله وخلال أيام إن لم تظهر بوادر للحل السياسي مصر ليست فقيرة ولا عاجزة ويمكن أن تنهي إمبراطوريات وليست دول وتاريخ مصر يشهد بذلك . وهناك طرق للضغط خفية وبطريقة شخصية على أصحاب القرار لا يعلمها إلا أجهزة استخبارت قوية تستطيع ثني أي شخص عن قراره بعيداً عن التصريحات العنترية والكلمات الرنانة الطنانة التي لا تقدم ولا تؤخر .

والسؤال الثالث :

ما هى أسباب الأزمة الخفية ؟

الأسباب الخفية لمنع القطر من السماء معاصي العباد وسقوط المؤسسة الدينية بالكامل في أحضان أهل الحكم حتى أصبحوا يفتونهم بما يشتهون ونسوا الله فنسيهم فسلط بعضهم على بعض وألبسهم شيعاً وغارت المياه من أراضيهم كما يحدث في مصر وإسرائيل والجزيرة العربية قال تعالى {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ – الملك 30 } و الماء المعين أي الجاري . فوقفه بإذن الله وجريانه بإذن الله وفي بلد الأزهر إذا اختفى الدين والحلال والحرام وتدريسه للناس والقيم والأخلاق وحل محلها [هاتي بوسة يابت] حتى لو قدم برنامج ديني لابد وأن يبث الكراهية والتحريض على فرقة أخرى أو جماعة أو دولة أو أقناع للناس بالصدقة لمؤسسة زيد وعمر من الناس وهذا ديدنهم وهنا لا تسأل عن نهر النيل ولا حتى القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا من السماء كما قال صلى الله عليه وآله .

[يا مَعْشَرَ المهاجرينَ ! خِصالٌ خَمْسٌ إذا ابتُلِيتُمْ بهِنَّ ، وأعوذُ باللهِ أن تُدْرِكُوهُنَّ : لم تَظْهَرِ الفاحشةُ في قومٍ قَطُّ ؛ حتى يُعْلِنُوا بها ؛ إلا فَشَا فيهِمُ

الطاعونُ والأوجاعُ التي لم تَكُنْ مَضَتْ في أسلافِهِم الذين مَضَوْا ، ولم يَنْقُصُوا المِكْيالَ والميزانَ إِلَّا أُخِذُوا بالسِّنِينَ وشِدَّةِ المُؤْنَةِ ، وجَوْرِ السلطانِ عليهم ، ولم يَمْنَعُوا زكاةَ أموالِهم إلا مُنِعُوا القَطْرَ من السماءِ ، ولولا البهائمُ لم يُمْطَرُوا ، ولم يَنْقُضُوا عهدَ اللهِ وعهدَ رسولِه إلا سَلَّطَ اللهُ عليهم عَدُوَّهم من غيرِهم ، فأَخَذوا بعضَ ما كان في أَيْدِيهِم ، وما لم تَحْكُمْ أئمتُهم بكتابِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ ويَتَخَيَّرُوا فيما أَنْزَلَ اللهُ إلا جعل اللهُ بأسَهم بينَهم - التخريج :أخرجه ابن ماجه (4019)، والطبراني في ((المعجم الأوسط)) (4671)، والحاكم (8623) باختلاف يسير.- حديث صحيح]

وهنا :

[ظهورُ الأمراضِ والابتلاءاتِ في الأُمَمِ هو نَوعٌ من العُقوبَةِ التي يَضرِبُ اللهُ عزَّ وجلَّ بها الناسَ إذا كَثُرَ فيهم الفسادُ والمعاصي.

وفي هذا الحَديثِ يقولُ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: "يا مَعشَرَ المُهاجِرينَ، خِصالٌ خَمسٌ إذا ابتُليتُم بهنَّ"، أي: ظَهَرتْ وتَفَشَّتْ، وهذه النواهي الخَمسُ تَشمَلُ جَميعَ المُسلِمينَ، وخُصَّ النِّداءُ بالمُهاجِرينَ بما يقعُ عليهم من مُشتمَلاتِ الدَّعوةِ، وتَرسيخِها فيهم، وما يتولَّوْنَه من بعدِه من الولايةِ على المُسلِمينَ، وأُطلِقَ الابتلاءُ على المُنكَراتِ كما سيأتي في هذا الحديثِ لِمَا يَتحقَّقُ من أَثَرِ ارتكابِها غَضَبٌ وسَخَطٌ من اللهِ عزَّ وجلَّ، ولعلَّ تَحقيقَ هذا الأَثَرِ سَبَبٌ في تَركِ تلك المُنكَراتِ، "وأعوذُ باللهِ أنْ تُدرِكُوهنَّ"، وهذا من بابِ الدُّعاءِ لهم من الوُقوعِ في الشَّرِّ والمهالِكِ، ثم بيَّن لهم النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم هذه الخَمسَ، فقال صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في الأُولى: "لم تظهَرِ الفاحِشَةُ في قومٍ قَطُّ حتى يُعلِنوا بها، إلَّا فَشا فيهم الطاعون"، أي: إذا ظَهَرَ فيهم الزِّنا وجاهَروا به، فإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يُعاقِبُهم بفُشوِّ الطاعونِ وانتشارِه، وهو مرضٌ ووَباءٌ عامٌّ يَكثُرُ بسَبَبِه الموتُ، "والأوجاعُ التي لم تكُنْ مَضَتْ في أسلافِهِم الذين مَضَوْا"، أي: أنَّ تلك الأمراضَ وأوجاعَها لم تكُنْ ظَهَرتْ من قبلُ في الأُمَمِ السابِقَةِ، وهذا إشارةٌ أنَّها علامةٌ ظاهِرَةٌ ومُحقَّقةٌ لجريمةِ تَفشِّي الزِّنا.

وقال صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في الثانيَةِ: "ولم يَنقُصوا المِكيالَ والميزانَ "، ونقصُ المِكيالِ والميزانِ هي سَرِقةُ ما يُكالُ ويُوزَنُ عندَ البيعِ والشِّراءِ، "إلَّا

أُخِذوا بالسِّنينَ"، أي: أصابَهم اللهُ بالقَحْطِ، والجَفافِ، وعَدَمِ نُزولِ المَطَرِ، وقِلَّةِ الماء، "وشِدَّةِ المَؤُونَةِ"، أي: الغَلاءِ وقِلَّةِ الزادِ والقوتِ، "وجَورِ السُّلطانِ عليهم"، أي: ظُلْمِ الوُلاةِ لهم.

وقال صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في الثالِثَةِ: "ولم يَمنَعوا زَكاةَ أموالِهم إلَّا مُنِعوا القَطْرَ من السَّماءِ"، أي: مَنَعَ اللهُ عنهم المَطَرَ، "ولولا البَهائِمُ لم يُمطَروا"، أي: ولولا وُجودُ البهائِمِ ما نَزَلَ عليهم المَطَرُ من السَّماءِ؛ لأنَّهم لا يستَحِقونَه، وهذا دليلٌ على شِدَّةِ غَضَبِ اللهِ عليهم؛ لأنَّه ما رَزَقَهم إلَّا من أجلِ البهائِمِ، وكأنَّ البهائِمَ تكونُ عندَ اللهِ أفضَلَ منهم، إذا فعَلوا هذه الأعمالَ.
وقال صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في الرابِعَةِ: "، ولم يَنقُضوا عهدَ اللهِ وعهدَ رسولِه "، أي: إذا أخَلُّوا بالعُهودِ والمَواثيقِ التي أخَذَها اللهُ ورسولُه عليهم من الوَفاءِ لكُلِّ ذي عهدٍ وميثاقٍ، "إلَّا سلَّط اللهُ عليهم عَدُوَّهم من غيرِهم"، أي: استَولَوْا على بعضِ ما عندَهم من الأموالِ، والمُمتلَكاتِ، والبُلدانِ.
ثُمَّ قال صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في الخامِسَةِ: "وما لم تَحكُمْ أئِمَّتُهم بكتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ ويتخَيَّروا فيما أنزَلَ اللهُ"، أي: إذا امتَنَعَ الأئِمَّةُ عن الحُكمِ بما جاءَ في كِتابِ اللهِ كُلِّيةً، أو اختاروا بعضَ ما فيه مما لهم فيه مَصلحةٌ، فطبَّقوه وأمَروا به، وامتَنَعوا وعطَّلوا بقيَّةَ أحكامِه، فكانوا كمَن يُؤمِنون ببعضِ الكِتابِ ويَترُكون بعضَه، "إلَّا جَعَلَ اللهُ بأسَهم بينهم"، أي: جَعَلَ اللهُ بعضَهم أعداءً لبعضٍ؛ لأنَّه صار أمرُهم على الدُّنيا؛ فنُزِعَ من قُلوبِهم الخيرُ، وحَلَّتْ عليهم عُقوبةُ رَبِّ العالَمين سُبحانَه

وتلك العُقوباتُ إنَّما تكونُ لمُرتَكِبِها في الدُّنيا، ويَبقى له عذابُ الآخِرَةِ ما لم يَتُبْ وينخَلِعْ عن هذه المُنكَراتِ.

وفي الحديثِ: التَّحذيرُ من المعاصي؛ لأنَّها تَجلِبُ الابتلاءاتِ والعُقوباتِ على الناسِ.
وفيه: علامَةٌ من عَلاماتِ نُبوَّتِه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم . – الدرر السنية – الموسوعة الحديثية لعلوي عبد القادر السقاف] .

وهنا يتبين لنا أن تسلط إثيوبيا ومن دعمها لسبب غير ظاهر وهو الكفر والفسوق والعصيان والفجور واستبعاد الدين والقيم الإسلامية لأهل البيت

عليهم السلام التي يدين بها الشيعة والصوفية وهى قيم سمحة تم استبعادها نهائياً بلا وارث للطرق الصوفية ولا فضائية علمية ولا حتى الأزهر له فضائية خاصة به ولا السادة الأشراف أو الجعافرة وبالتالي لا يوجد غير عشرات ربما مآت القنوات للذراع السياسي للتكفيريين وداعش . وهنا نقول لولا المستضعفين والفقراء وشعب مصر الطيب الذي أكرم أهل بيت النبي ويحبهم لفعل الله تعالى بنا الأفاعيل .

ولعلم الله تعالى بنظام الحكم في مصر منذ عهد فرعون وكل العسكر يسيطرون تماماً على مقاليد الحكم وفي كل زمن يعلوا فيه ظلم عساكر الحكام يبتليهم الله بعدو يستأصلهم جماعياً حفظ اله مصر وجيشها وشرطتها وأمنها من كل سوء ولكننا نوضح فقط سنن الله تعالى في هذا البلد والذي يعاقب الله تعالى فيه المسئولين عنه عقاب جماعي كما فعل بفرعون وجنوده لما علوا وبغوا في الأرض الله يحفظ جيشنا وأمننا ويرزقهم العلم والحكمة فالحكمة ضالة المؤمن ولن تخلوا مصر ولا جيشها وأمنها من أبطال مؤمنين مخلصين يكونون سبباً في النصر والتمكين فاللهم انصر مصر نصراً مؤزراً

ونقول ذلك الكلام ليس إلا للإشارة بأن جفاف النيل المذكور في علامات الساعة أو الفرات ودجلة ما هى إلا علامة تكون في زمن فساد الأمة كي ترجع إلى ربها ويدنها فإن لم ترجع تسببت هذه الأنهار في زوال حكومات بأكملها وفنائها مع استبدالها بحكومات أكثر إخلاصاً لله تعالى ولرسوله وأهل بيته والمسلمين وكل مستضعفي العالم حتى ولو كانوا يهوداً أو نصارى أو من أي دين آخر لأن رسول الله صلى الله عليه وآله قال [" الرحمة لا تنزع إلا من شقي"] .

هذا :

وبالله التوفيق "وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب " "وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين"

خالد محيي الدين الحليبي